Ministry of Environment

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية

للإستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)

في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات

في الأردن | ٢٠١٦ – ٢٠٢٥

switchmed

SwitchMed Programme
is funded by the
European Union

UNEP

المملكة الأردنية الهاشمية

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية

لأغراض تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)

في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في الأردن (2025-2016)

أكتوبر/ تشرين أول 2015

SWITCH-Med Programme is funded by the European Union

SWITCH-Med Policy Component is implemented by UNEP Mediterranean Action Plan (MAP), with Regional Activity Centre for Cleaner Production (CP/RAC) as main executing agency and UNEP Division of Technology, Industry and Economics (DTIE)

إخلاء المسؤولية العامة

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إخلاء المسؤولية الجغرافية

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذه الوثيقة لا تعبر عن رأي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

switchmed

SWITCH-Med Programme is funded by the European Union

SWITCH-Med Policy Component is implemented by UNEP Mediterranean Action Plan (MAP), with Regional Activity Centre for Cleaner Production (CP/RAC) as main executing agency and UNEP Division of Technology, Industry and Economics (DTIE)

UNEP

MAP

Regional Activity Centre for Cleaner Production

مقدمة

لقد أصبح واضحا اليوم للجميع أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من أخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل بعين الاعتبار، ومن المسلم به أيضا أنه لا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي إلا بتطبيق هذا النهج المتكامل وبالتوازي مع حماية مواردنا البيئية واستدامتها للأجيال المقبلة.

يواجه الأردن حاليا العديد من التحديات، حيث يعد الصراع السوري محوريا وحرجا، وقد تسبب العدد المتزايد من اللاجئين السوريين الذين يدخلون الأردن ويمتزجون بنسيجه الاجتماعي بأعباء هائلة على البنية التحتية وأسفر عن استنزاف مواردنا الطبيعية الشحيحة . وعلاوة على ذلك، يؤثر تدفق اللاجئين بشكل سلبي على خطط وبرامج التنمية المستدامة الوطنية مما ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد وعلى سبل العيش للمواطنين، ووفقا لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية فإننا بحاجة إلى ما يقرب من 3 مليارات دولار أمريكي سنويا لمواجهة الطلبات المتزايدة الناجمة عن هذه الأزمة.

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر الأردن واحدا من البلدان النامية الرائدة في مجال تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي .وقد تبنى الأردن أدوات ومبادرات جديدة تم إنشاؤها لتحقيق الاستدامة، بما في ذلك التحول التدريجي والمدروس نحو الاقتصاد الأخضر حيث قام بإطلاق مبادرة المدن البيئية ودعم تنفيذ مفاهيم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالإضافة إلى العديد من الأدوات الأخرى التي تعمل على دعم الاستثمارات الخضراء وتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.

وقد استهدفت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين ثلاثة قطاعات هي: قطاع الزراعة / الإنتاج الغذائي وقطاع النقل وقطاع إدارة النفايات وذلك بهدف دعم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والإجراءات المتفق عليها في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني.

كما وقعت الوزارة اتفاقا مع الحكومة الألمانية للعمل بشكل وثيق مع المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) لدمج قطاعات الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين: (الطاقة وبشكل خاص كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، والمياه، والزراعة، وإدارة النفايات، والنقل، والسياحة المستدامة) من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة للنمو الأخضر وخطة عمل متكاملة، وستكون خطة العمل المتكاملة قادرة على اجتذاب استثمارات خضراء مستدامة تصل الى 1.3 مليار دولار أمريكي وتوفير 51 الف فرصة عمل جديدة خلال الاعوام العشرة القادمة.

تمثل الشراكة الاستراتيجية بين وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) نموذجا للتعاون في بحث جدول أعمال التنمية المستدامة على كافة المستويات، وتعتبر الوزارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكا استراتيجيا رئيسيا، وستبقى الوزارة دائما داعما قويا لهذا البرنامج.

وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير

شكر وتقدير

بالنيابة عن معالي الدكتور طاهر الشخشير وزير البيئة، أود اغتنام هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لكل من دعم تطوير الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن.، كما أود أن أعرب عن امتناننا لهم على المعلومات والمعارف التي تم تبادلها معهم والتي عملت على إثراء هذه الوثيقة وساعدت على ترسيخها .لقد تم إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين في إطار برنامج (SwitchMed) الممول من الاتحاد الأوروبي وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونحن ممتنون للغاية لهم جميعا على دعمهم السخي وعملهم الجاد، ونخص بالذكر الزملاء السيد لوك رويتر والدكتور فريد بوشهري اللذين قدما الخبرة التي ساعدت كثيرا في إعداد هذه الوثيقة .كما أود أن أتقدم بالشكر لكافة المؤسسات والأفراد الذين شاركوا في إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين، ونتقدم بالشكر الخاص لفريق الخبراء المهندسة نداء المعاني والمهندس نور عيسوه والمهندسة سونا أبو زهرة والدكتور أحمد عبد الفتاح لما بذلوه من جهود كبيرة وتفان في إخراج وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين، والشكر موصول لمعالي المهندس رؤوف دباس كبير المستشارين في الوزارة والسيد محمد عفانة والمهندسة هبة الزعبلاوي في الوزارة على جهودهم في ضمان الجودة السياسية والفنية لهذه الوثيقة .كما يسرني أن أتقدم بالشكر لأعضاء الوزارة وأعضاء "اللجنة الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين" الذين عملوا بجد طيلة فترة إعداد هذه الوثيقة لتحقيق أقصى قدر من جودة المدخلات، وستسعى الوزارة جاهدة للمضي قدما في تنفيذ هذه الاستراتيجية وخطة العمل خلال السنوات المقبلة، وإنني لعلى ثقة بأننا نسير على الطريق الصحيح وستؤدي جهودنا إلى تحقيق المخرجات والنتائج المرجوة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

الأمين العام المهندس أحمد القطارنة

فهرس المحتويات

الاختصارات **4**

1. أحكام عامة **6**

1.1 نطاق وتركيز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في الأردن : المجالات ذات الأولوية في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين **6**

2.1 القضايا المتقاطعة **16**

2. الرؤية والأهداف والإجراءات **17**

2.1 الرؤية **17**
2.2 الرسالة **17**
3.2 الأهداف الاستراتيجية **17**

3. الأهداف والإجراءات التشغيلية حسب مجال أولوية الاستهلاك والإنتاج **18**

1.3 قطاع الزراعة والأغذية **18**
2.3 قطاع النقل **21**
3.3 قطاع إدارة النفايات **24**

4. آليات التنفيذ والرقابة **26**

1.4 الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ خطة العمل **26**
2.4 الميزانية والموارد **27**
3.4 توفير دعم من أجل التنفيذ **27**
4.4 تقديم التقارير **27**
5.4 الإطار الزمني والتقييم **28**
6.4 تبادل المعلومات والتوعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين: الوعي العام والرؤية وإشراك الأطراف المعنية **28**

الملحق 1: خارطة الطريق للتنفيذ **29**
الملحق 2: قوائم مجموعات العمل الفنية التي أنشئت من أجل مشاركة الأطراف المعنية والتشاور معهم **65**

الاختصارات

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	**ASEZA**
المنظمات المجتمعية	**CBOs**
دائرة الأراضي والمساحة	**DLS**
برنامج التنمية التنفيذية	**EDP**
الاتحاد الأوروبي	**EU**
المركبات الكهربائية	**EV**
الاستثمار الأجنبي المباشر	**FDI**
أمانة عمان الكبرى	**GAM**
الممارسات الزراعية الجيدة	**GAP**
مجلس التعاون الخليجي	**GCC**
الناتج المحلي الإجمالي	**GDP**
مرفق البيئة عالمي	**GEF**
معهد النمو الأخضر العالمي	**GGGI**
الكائنات الحية المعدلة وراثيا	**GMO**
حكومة الأردن	**GoJ**
الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	**ICZM**
الإدارة المتكاملة للآفات	**IPM**
نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية	**JAEA**
دينار أردني	**JD**
جمعية البيئة الأردنية	**JES**
اتحاد المزارعين الأردنيين	**JFU**
المجلس الأردني للأبنية الخضراء	**JGBC**
هيئة الاستثمار الأردنية	**JIC**
غرفة تجارة الأردن	**JOCC**
أصدقاء البيئة الأردنية	**JOFOE**
شركة مناجم الفوسفات الأردنية - المجمع الصناعي	**JPMC-IC**
الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية	**JREDS**
مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	**JSMO**
وادي الأردن	**JV**
مشروع مشترك	**JV**
مؤشرات الأداء الرئيسية	**KPIs**
خطة عمل البحر المتوسط	**MAP**
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	**MEMR**
وزارة الزراعة	**MoA**
وزارة التربية والتعليم	**MOE**
وزارة البيئة	**MoEnv**
وزارة المالية	**MoF**
وزارة الإسكان والأشغال العامة	**MoHPW**
وزارة الصناعة والتجارة	**MoIT**
وزارة الشؤون البلدية	**MoMA**
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	**MoPIC**
وزارة التنمية الاجتماعية	**MOSD**
وزارة النقل	**MoT**
وزارة المياه والري	**MWI**
المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي	**NCARE**
منظمات غير حكومية	**NGOs**
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	**PPP**
مركز النشاط الإقليمي (للاستهلاك والإنتاج المستدامين(SCP / RAC))	**RAC**
المركز الجغرافي الملكي الأردني	**RJGC**

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	**RSCN**
الجمعية العلمية الملكية	**RSS**
الإدارة المستدامة للأراضي	**SLM**
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**SMEs**
المشتريات العامة المستدامة	**SPP**
محطة توليد الطاقة الحرارية	**TPP**
الاتحاد من أجل المتوسط	**UfM**
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	**UNEP**

1. أحكام عامة

1.1 نطاق وتركيز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن: المجالات ذات الأولوية في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

تهدف **الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المعدة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في المملكة الأردنية الهاشمية (2016- 2025)** إلى دعم تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية والتشغيلية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني .وقد تم إعداد هذه الوثيقة القانونية بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية الخاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع برنامج سويتش ميد[1] وبتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم الأهداف المشتركة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة، وتتناول الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن الأنشطة البشرية الرئيسية التي لها تأثير خاص على البيئة الأردنية بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية وما يتصل بها من قضايا مستعرضة ومشتركة كما تحدد الأهداف المشتركة والإجراءات اللازمة لتوجيه تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني.

وتهدف **الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المعدة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات الزراعة / الإنتاج الغذائي والنقل وإدارة النفايات في المملكة الأردنية الهاشمية (2016- 2025)** إلى تحقيق التحول إلى الأنماط المستدامة كخطوة أولى في المجالات الثلاثة ذات الأولوية المحددة للاستهلاك والإنتاج .وسيتم تصميم عمليات التعميم هذه وفقا لما يلي:

أولا: التناسق بين أحكام الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025 (التي أطلقت في عام 2015) والإجراءات والأدوات الخاصة بخطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

ثانيا: ارتباطها بالإطار الرئيسي لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛

ثالثا: مساهمتها بوصفها عوامل رئيسية للتلوث والضغوط البيئية على البيئة الوطنية والنظم البيئية البحرية والساحلية؛

رابعا: مساهمتها في اقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط والرفاه الاجتماعي.

وفيما يلي تفاصيل إضافية عن كل منها:

أولا: التناسق بين أحكام الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025 (التي أطلقت في عام 2015) والإجراءات والأدوات الخاصة بخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط، وهو منطقة صغيرة فيه شريحة من ذوي الدخل فوق المتوسط ويتميز بشح الموارد الطبيعية (وخاصة المياه والطاقة) ووجود قاعدة صناعية صغيرة في قطاع الخدمات (الذي يسهم بحوالي 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والذي يهيمن على الاقتصاد[2] .وتتميز البلاد بشكلها الجغرافي وتاريخها وجغرافيتها السياسية وندرة الموارد الطبيعية، وقد حددت الحكومة الفقر والبطالة باعتبارهما من أهم التحديات التي تواجهها الدولة إلى جانب شح موارد المياه والطاقة، كما تظهر الخصائص الديموغرافية للسكان أن عملية التنمية الأردنية تواجه عدة تحديات في توفير الاحتياجات الأساسية لهذا البلد النامي[3] . وتبين الملامح الحالية للسكان أن مجموع سكان الأردن يبلغ حوالي 6.4 مليون نسمة ومع ذلك فقد شهد الأردن خلال العقد الماضي إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1512 دينارا في عام 2004 إلى نحو 3670 دينار في عام 2014[4] ،واستثمر الأردن أيضا موارد كبيرة في مرافق البنية التحتية التي تخدم المواطنين وحقق إنجازات ملحوظة في مجال التنمية البشرية وحافظ على الاستقرار وعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية .وقد رافق هذه الإنجازات بعض التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد، وعلى رأسها الفجوة التنموية بين المحافظات وارتفاع معدلات البطالة ولا

[1] يهدف برنامج سويتش-ميد الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في إقليم جنوب المتوسط، كما يهدف البرنامج إلى تغيير الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، بحيث يتم فصل التنمية البشرية وتلبية الاحتياجات البشرية عن التدهور البيئي كما سيدعم القطاع الصناعي وأصحاب المشاريع الخضراء الناشئين والمجتمع المدني وواضعي السياسات من خلال وضع السياسات والأنشطة التوضيحية وإنشاء الشبكات.

[2] مؤتمر تيرينا للشبكات (TNC 2014)

[3] مؤتمر تيرينا للشبكات (TNC 2014)

[4] الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015) .

سيما بين الشباب والانخفاض النسبي في بعض مؤشرات القدرة التنافسية .ومع ذلك فإن مستوى البنية التحتية والتنمية المؤسسية يساعد الأردن على المضي قدما والبدء في معالجة التحديات والتغلب عليها[5]. وقد أبرز جلالة الملك عبد الله الثاني - في رسالته إلى الحكومة لوضع رؤية للعقد المقبل - أهم التحديات والطريق إلى المستقبل والنموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي يجب أن تتطلع إليه المملكة.

واستجابة للنداء الملكي للعمل، وبعد إطلاق برنامج عام 2015/2014 الذي يهدف إلى وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن (2025-2016) والذي من المتوقع أن يبدأ العمل به في عام 2016 باعتباره إطارا لكافة الخطط الموجهة نحو التنمية المستدامة في البلد، فقد أطلقت الحكومة الأردنية **الرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025** في منتصف عام 2015. حيث تضع هذه الرؤية مسارا للمستقبل وتحدد الإطار الاقتصادي والاجتماعي المتكامل الذي يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على توفير الفرص للجميع، وتشمل مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون وتكافؤ الفرص وزيادة صنع السياسات التشاركية وتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز المؤسسات. تقدم الرؤية سيناريوهين اثنين بناء على التقدم المحرز ودرجة الالتزام بتنفيذ السياسات المتفق عليها، حيث يقترح **"السيناريو الأساسي"** اعتماد بعض إجراءات الإصلاح الواردة في الرؤية، وليس كلها، في حين يقترح **"السيناريو المستهدف"** اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحقيق معدلات نمو مرتفعة .ووفقا للسيناريو المستهدف، تهدف الرؤية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي تبلغ حوالي 7.5٪ في عام 2026، بمعدل 5.7٪ خلال فترة الرؤية، في حين يهدف السيناريو الأساسي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 4.8 ٪.، ويسعى السيناريو المستهدف إلى تخفيض نسبة الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى 47٪ مقارنة بنحو 60٪ في السيناريو الأساسي. إن الهدف الأهم الذي تسعى الرؤية إلى تحقيقه هو تحسين رفاه المواطنين والخدمات الأساسية المقدمة لهم، من أجل خلق مجتمع متوازن لتوفير الفرص فيه للجميع وسد الفجوة بين المحافظات، وبالتالي فمن المهم عند وضع خطة العمل الوطنية الحالية مراعاة استهداف الرؤية تحسين الرفاه والخدمات الأساسية، مما يتطلب اشتمالها على جوانب ذات صلة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المعدلة لمواكبة هذه الأهداف الإنمائية .

تضع **الرؤية** المواطن الأردني في صميم عملية التنمية، ويقاس النجاح والفشل بمقدار التقدم المحرز على مستوى الأفراد وبالتالي رفاه المجتمع .تمثل **رؤية الأردن لعام 2025** رؤية واستراتيجية وطنية طويلة الأمد أكثر من كونها خطة عمل حكومية مفصلة، وتشتمل على أكثر من 400 سياسة وإجراء مقترنة بمؤشرات الأداء للقطاعات على مستوى الاقتصاد ككل بما في ذلك قطاعات الأغذية والزراعة وقطاع البنية التحتية (الذي يتناول قطاع النقل) وقطاع البيئة (الذي يتناول قطاع إدارة النفايات) من ضمن القطاعات الأخرى ذات الأولوية مثل المياه والطاقة والصحة وما إلى ذلك، وبالتالي فإن القطاعات الثلاثة ذات الأولوية التي تم تناولها في خطة العمل الوطنية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الزراعة / إالنتاج الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات) يتم تناولها بوضوح بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن رؤية عام 2025، وهكذا فإن خطة العمل الوطنية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين تكمل الأحكام الخاصة برؤية عام 2025 وتستخدم بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية، وتضمن بالتالي التنفيذ المزدوج للخطتين الوطنيتين .

وقد أعيد إنشاء **وحدة التسليم** الخاصة برئيس الوزراء لمتابعة أهم المبادرات المقترحة وتذليل العقبات التي تواجه تنفيذها من أجل ضمان الالتزام والتنفيذ الفعال .

"... لا شك أنه بالنظر إلى الضغوط المالية الحالية على اقتصادنا وشعبه والمستوى المتزايد والمستمر من انعدام الأمن والنزاع في منطقتنا، فإن رؤية عام 2025 تعد خطة طموحة[6] ."

إن اقتصاد الأردن اقتصاد صغير مفتوح مع معدل نمو سكاني أعلى بكثير من المتوسط العالمي، ولذلك ونظرا لصغر حجم الاقتصاد المحلي، فمن الصعب تحقيق نمو مستدام عالي الجودة وتوفير أعداد ونوعيات من الوظائف اللازمة لتوظيف الأردنيين خلال العقد القادم وما بعده، وعلى الرغم من أن الأردن قد أحرز تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي إلا أن هنالك تحديات كبيرة تنتظره، حيث يسعى البلد إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة والازدهار لجميع الأردنيين، ولذلك فقد عملت **الرؤية والاستراتيجية الوطنية لعام 2025** على وضع "إطار إدارة الأداء للتنفيذ" لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات ومؤشرات الأداء الرئيسية المنصوص عليها في الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بنطاق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد اقترحت رؤية الأردن لعام 2025 الأهداف والغايات ومؤشرات الأداء الرئيسية التالية في القطاعات الثلاثة المستهدفة من الاستهلاك والإنتاج المستدامين .ولتحقيق نمو مستدام وشامل، تدرك رؤية عام 2025 أن الاستدامة تمثل تحديا حاسما في عدد من المجالات، حيث يجب علينا أولا تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل، ما يعني التوافق بين الإيرادات والنفقات الحكومية من خلال مجموعة من إجراءات الضرائب والإنفاق .وثانيا، يواجه الأردن تحديات كبيرة

[5] الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015) .
[6] الأردن عام 2025 - الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015) .

في الحفاظ على الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية المحدودة ولا سيما المياه والطاقة، وهناك أيضا قضايا الأمن الغذائي والاعتماد الكبير على الواردات الأمر الذي يجعل الأردن عرضة لصدمات العرض وتقلبات الأسعار العالمية الخارجة عن سيطرتنا.

وبالتالي فمن أجل التصدي لهذه التحديات التي تواجه الاستدامة، توصي رؤية الأردن 2025 باتخاذ عدد من المبادرات:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين إدارة الضرائب وجمعها؛ بما في ذلك الاستثمار في توسيع إمكانيات الجمع والإنفاذ.
- تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لخفض التكاليف وتحسين فعالية القطاع العام، ويشمل ذلك إعادة هيكلة الموارد البشرية من خلال الخدمة المدنية، وإحالة الأنشطة الحكومية غير الأساسية إلى القطاع الخاص، وإعادة استثمار مهارات الموظفين العامين وقدراتهم حتى يتمكنوا من الاستخدام الأمثل للنظم والأدوات الحديثة للإدارة العامة من أجل خلق إنتاجية ومكاسب كفاءة طويلة الأجل.
- استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتأمين تمويل الخبرة الفنية اللازمة للاستثمار في توسعات البنية التحتية لتعزيز إمدادات الطاقة وإدخال تقنيات جديدة فعالة لتحسين الإنتاج والاستهلاك، على سبيل المثال من خلال تقنيات الشبكة الذكية [7].
- الاستثمار المستمر في مشاريع تطوير المحافظات من خلال صندوق تنمية المحافظات وغيره من الوسائل لضمان امتلاك المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة لاقتصاد محلي حيوي ومستدام قادر على توفير فرص عمل محلية للمجتمعات المحلية.
-

وهكذا فإن رؤية عام 2025 تعالج بوضوح الإنتاج والاستهلاك المستدامين في سياق إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص الرامية إلى الحفاظ على تمويل الخبرة الفنية المطلوبة، بحيث يتم تسريع الاستثمارات في توسعات البنية التحتية، مما يؤدي إلى زيادة إمدادات الطاقة وتعزيز التقدم في التقنيات الجديدة والمبتكرة التي تستهدف تحسين الإنتاج والاستهلاك .وفي ذات السياق، تتناول رؤية عام 2025 جوانب المياه والأراضي والموارد الطبيعية ذات الصلة بتحديات التنمية المستدامة وأهدافها، كما تسلط الضوء على حقيقة أن الأردنيين قد اعتادوا على خلق فرص من موارد طبيعية محدودة. ومن الأهمية بمكان إدارة المخزون المتوفر لدينا من الأراضي الصالحة للزراعة من خلال ضمان تخصيص وتخطيط الاستخدام الأمثل للأراضي على المدى الطويل .ونتيجة لانخفاض نصيب الفرد من مصادر المياه المتاحة، ينبغي إيجاد مصادر جديدة ومستدامة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحلية مياه البحر (ناقل البحرين أو قناة البحر الأحمر- البحر الميت)، وتطوير مصادر أخرى غير تقليدية، وضمان استدامة المياه الجوفية، وزيادة استخدام المياه السطحية من خلال بناء السدود (حصاد المياه)، ورفع الكفاءة المالية للقطاع وخفض التكلفة من خلال تحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الحد من السرقة والتسريبات [8].

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فقد أشارت رؤية عام 2025 إلى أن الأردن يستورد 81٪ من احتياجاته الغذائية، ويشمل ذلك استيراد 63.4٪ من احتياجات المملكة من الحبوب .وخلافا لإمدادات الطاقة، فإن محفظة الأردن من الإمدادات الغذائية تتنوع بشكل معقول وإلى حد كبير، حيث يتوفر لديها مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يتراوح بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهرا، غير إن الأردن يتعرض بشدة لتقلبات أسعار السلع الأساسية الدولية، ففي عام 2014 استوردت المملكة حوالي 600 ألف طن من السلع الأساسية، بزيادة قدرها 11٪ مقارنة بعام 2013، حيث بلغت واردات الأردن من السكر والأرز والحليب الجاف والزيوت النباتية ما بين 3٪ و20٪ مقارنة بعام 2013، وهناك مخزون استراتيجي من السلع الأساسية في المملكة لمدة ثلاثة إلى اثني عشر شهرا، وفقا للرؤية[9]، ويستورد الأردن القمح والشعير على مدار العام بمعدل سنوي يتراوح بين 1.5 و 1.6 مليون طن للحفاظ على الاحتياطيات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق التوازن بين الكميات المستوردة والمستهلكة والتي يتم تخزينها في مواقع تخزين مختلفة .وقد ارتفع استهلاك المملكة من القمح في عام 2014 بنسبة 21٪ مقارنة بعام 2010، كما ارتفع استهلاك البلاد من الطحين منذ بداية هذا العام (2015) بمقدار 5000 طن شهريا بسبب النمو السكاني وتدفق اللاجئين السوريين.

تتمثل أهم التحديات في هذا المجال في تذبذب الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية وارتفاع مستويات الاستهلاك مما يتطلب زيادة الإنتاج المحلي ومتطلبات الأمن الغذائي وتوسيع قدرات التخزين في المملكة كما أبرزتها الرؤية .وعلاوة على ذلك، أدت الزيادة السكانية الناجمة عن تدفق أكثر من مليون وأربعمائة ألف لاجئ سوري، بالإضافة إلى سكان المملكة البالغ عددهم حوالي ستة ملايين وسبعمائة ألف شخص، إلى زيادة كبيرة في استهلاك المواد الغذائية، مما يضع عبئا ماليا ثقيلا على الحكومة، ولا سيما

[7] استراتيجية ورؤية الأردن لعام 2025 (2015) .
[8] استراتيجية ورؤية الأردن لعام 2025 (2015) ..
[9] استراتيجية ورؤى الأردن 2015-2025(2015)

فيما يتعلق بإنتاج الخبز؛ حيث بلغ إجمالي الدعم الحكومي للحبوب (القمح والأعلاف) حوالي 222 مليون دينار أردني في عام 2014.

وهكذا فإن إنجاز خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في قطاع الزراعة / الإنتاج الغذائي، جاء في الوقت المناسب ليكون بمثابة مبدأ توجيهي لتعزيز الكفاءة في قطاع توفير الأغذية، والأهم من ذلك لضبط "الاستهلاك غير المستدام للأغذية والسيطرة عليه والذي، إن لم يؤخذ بعين الاعتبار، سيزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي في الأردن.

واستنادا إلى التقييم الأساسي للقطاعات المستهدفة التي تناولتها رؤية عام 2025، فقد وضعت الحكومة الأردنية السيناريوهات والأهداف التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعة (الجدولان 1 و 2) ، وسيتم اعتماد هذا التوجه السياسي في خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الجدول رقم 1: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع الإنتاج الغذائي والزراعة ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
التحول نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية	• تحفيز المنتجين الذين يستثمرون في التكنولوجيا الزراعية، والزراعة العضوية، وكفاءة المياه من أجل زيادة الإنتاج • تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي • تشجيع إقامة أسواق "المزارعين المحليين" في المدن في جميع أنحاء الأردن وإنشاء سوق محلية للمشاريع الصغيرة والأعمال التجارية المنزلية. • توفير حوافز مناسبة لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الري وتحقيق عوائد اقتصادية عالية للمنتجات المروية. • تشجيع تحول 30٪ من مساحة الزراعة المروية المكشوفة في وادي الأردن والمرتفعات نحو الزراعة المحمية. • تشجيع الزراعة العضوية لأغراض التصدير وشهادات الجودة لاستهداف 5٪ من المزارع الأردنية القائمة. • دعم جهود مكافحة الآفات للحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات.
الحفاظ على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي	• الحفاظ على مناطق الغابات والتنوع الحيوي وحماية الغطاء النباتي. •تشجير ما نسبته 25٪ من مناطق الغابات القاحلة في مناطق الحزام المطري التي يتجاوز فيها معدل هطول الأمطار 300 مم.
ضمان إنتاج زراعي صحي وآمن	• التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة من أجل تأمين الغذاء الآمن للمواطنين. •اعتماد نظام حماية المستهلك لتعزيز آليات حماية المستهلك بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. •توحيد معايير وإجراءات التفتيش لكافة مفتشي الأغذية في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني. •اعتماد برامج الفحص الإلكتروني للأغذية.
توسيع برامج الدعم للمزارعين الحاليين لزيادة إنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية	• إنشاء صندوق ابتكاري للزراعة والغذاء والطاقة والمياه لتحفيز التنمية واعتماد واستخدام التقنيات الموفرة للمياه في الأردن. •توفير حوافز لتطوير وتحديث مرافق التعبئة والتغليف والتبريد الصغيرة والمتوسطة. •تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع زراعة الأزهار لأغراض التصدير.

•تشجيع المزارعين على تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة عن طريق إنشاء شركات من جميع الأنواع للسماح باستخدام التكنولوجيا في الزراعة.

•تشجيع الإقراض الزراعي الصغير للأفراد والمجتمعات الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي.

الجدول رقم 2. مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السيناريو المستهدف للأغذية والزراعة من رؤية الأردن 2025

خط الأساس				
المؤشر	2014	2017	2021	2025
زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها الري بالتنقيط (ألف فدان) بنسبة 0.1٪ سنويا	900	925	954	962
مساحة الغابات (ألف فدان)	905.5	917.3	927.1	939.3

وفيما يتعلق بمجموعة النقل والخدمات اللوجستية، فقد أكدت رؤية الأردن لعام 2025 على أن موقع الأردن المركزي بين بلاد الشام ودول مجلس التعاون الخليجي قد أدى إلى نمو استثنائي في قطاع النقل الجوي واللوجستيات في السنوات الأخيرة .ويعتبر هذا القطاع حاليا أحد أكبر المشغلين في الأردن، وهناك فرصة كبيرة لمواصلة تطويره ليصبح مركزا إقليميا بالاستفادة من مطار الملكة علياء الدولي الذي تم توسيعه حديثا والتوسع المستمر لميناء العقبة وشبكات الطرق الواسعة في الأردن إلى الأسواق المجاورة[10].

وفي ذات السياق وفيما يتعلق بالخدمات اللوجستية الدبلوماسية والإنسانية، أشارت **رؤية 2025** إلى أن الأردن ينبغي أن يتطلع إلى الاستفادة من مكانته الدولية وقوته الناعمة في إنشاء المملكة لتكون مركز الخدمات اللوجستية والدبلوماسية المفضل في المنطقة، كما ستوفر التوسعات في كل من مطار الملكة علياء الدولي وميناء العقبة مراكز جديدة ممتازة للنقل الجوي والبحري والخدمات اللوجستية حتى يتسنى الوصول إليها من قبل المجتمع الإنساني العالمي والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وتضمن جودة شبكة الطرق في الأردن سرعة الوصول إلى الأسواق للوصول إلى المجتمعات المتضررة سواء عبر الحدود إلى سوريا أو إلى العديد من مخيمات اللاجئين والمستوطنات القريبة داخل الأردن، ويمكن للمزيد من الاستثمارات في تخزين البضائع وسلسلة الخدمات اللوجستية الباردة أن تعزز قدرات الأردن على دعم الأنشطة الإنسانية.

تعد عمان بالفعل نقطة انطلاق لعدة آلاف من الدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة وأسرهم، ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار في الأحوال المعيشية للمقيمين الأجانب، وخاصة المدارس والأنشطة الترفيهية الصديقة للأسرة، وتطوير عمان كمحطة مفضلة للدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الأجنبي، مما يضع عبئا ثقيلا على الشبكة المرورية التي استنزفت بالفعل في البلد ويتطلب القيام بمبادرات وإجراءات حازمة لتعزيز الشبكة لتصبح فعالة ومؤثرة.

ومع أخذ جميع النقاط أعلاه بعين الاعتبار، فإننا نعتقد مرة أخرى أن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ستقدم الحلول لخدمات النقل والخدمات اللوجستية المستدامة، وستتطلب خطة العمل الوطنية تطوير نظم النقل العام وتسهم في تعزيزها بدرجة عالية واتباع نهج متعدد الوسائل لتيسير أساليب التنقل الفعالة وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في مجال النقل والبنية التحتية الداعمة، وسيسمح ذلك بالتوسع في أنظمة النقل الخضراء الأخرى - مثل مبادرة المركبات صفرية الانبعاثات (Zero Emission Vehicle) التي تتبناها وزارة البيئة بدرجة كبيرة - والإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية لقطاع النقل طوال دورة حياته.

نعتقد أن استراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخطة العمل الوطنية ستساعدان في وضع السياسات والإطار القانوني والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في مجال النقل وتشجيع تنفيذ سياسات وممارسات النقل منخفضة الكربون التي يكون فيها المواطنون في صميم سياسة النقل، وسيتم دعم ذلك من خلال الجهات الحكومية المحلية والوطنية المعنية بتوفير النقل

[10] الأردن 2025- الرؤية والاستراتيجية الوطنية (2015)

المحسن والمتقدم بما في ذلك المستهلكين (السائقين) والركاب، وستدعم هذه الاستراتيجية تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة فضلا عن الحوافز لتعزيز الاستدامة في جميع مراحل سلاسل إدارة القيمة للنقل.

واستنادا إلى التقييم الأساسي لمجموعة النقل والخدمات اللوجستية، فقد حددت الحكومة الأردنية الأهداف التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 (الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع النقل ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل	•إعداد استراتيجية وطنية للنقل العام لكافة محافظات المملكة. •ربط أنظمة النقل العام بين الزرقاء وعمان. •وضع خطة وطنية رئيسية للنقل المتعدد الوسائط لتحديد خطة البناء المستقبلية والشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص: •البنية التحتية للنقل العام. •القطار الخفيف والحافلات السريعة. •رسوم الطرق السريعة. •شبكة الحافلات الداخلية الرئيسية وحافلات النقل السريع. •ميناء عمان البري.
ضمان فعالية استخدام المعدات الجديدة	• ضمان إدراج اعتبارات كفاءة الطاقة عند شراء نماذج النقل.

لم تقدم رؤية عام 2025 مؤشرات أداء رئيسية لقطاع النقل، ومع ذلك فإن خطة العمل الوطنية هذه ستقدم مجموعة فعالة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع النقل والتي يمكن استخدامها لاحقا ضمن خطط أخرى موجهة نحو التنمية المستدامة بما في ذلك رؤية الأردن لعام 2025 لقياس التقدم المحرز في التنفيذ.

وفيما يتعلق بقطاع إدارة النفايات، يتم تناول إدارة النفايات في رؤية الأردن لعام 2025 تحت مظلة القطاع البيئي العام حيث أنها تعتبر جانبا بيئيا رئيسيا، وبالتالي فإن الهدف هو التخفيف من الآثار السلبية للنفايات على البيئة. ولذلك، وبناء على تقييم خط الأساس للقطاع البيئي، فقد حددت الحكومة الأردنية الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية التالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيقها بحلول عام 2025 (الجدولان 4 و5).

الجدول رقم 4: السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية المستهدفة في قطاع إدارة النفايات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من رؤية الأردن لعام 2025

السيناريو المستهدف	المبادرات ذات الأولوية
التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات البيئية على البشر	• **التخلص الآمن من النفايات الصلبة في مكبات النفايات المعدة لهذا الغرض.** • **وضع نظام للفرز وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.** •**وضع نظام متكامل للمتابعة والمراقبة من أجل إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة وفقا للمعايير الدولية.** •**التخلص من المواد التي تستنزف طبقة الأوزون وفقا لبروتوكول مونتريال.**
مشاركة القطاع الخاص	• **زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظام إدارة النفايات الصلبة.** •**زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظام فرز النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.** •**زيادة مشاركة القطاع الخاص في نظم إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة.**

الجدول رقم 5. مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السيناريو المستهدف لإدارة النفايات من رؤية الأردن 2025

خط الأساس			
المؤشر	**2017**	**2021**	**2025**
نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في مكبات النفايات	**80**	**75**	**60**
نسبة النفايات الصلبة المعالجة والمعاد استخدامها	**%20**	**%25**	**%40**
نسبة للنفايات الصناعية الخطرة المعالجة	**%50**	**%70**	**%80**
نسبة للنفايات الطبية الخطرة المعالجة	**%50**	**% 75**	**%80**

ثانيا .ارتباط المجالات ذات الأولوية باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

تم تشكيل خريطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن لتكون منسجمة مع أحكام اتفاقية برشلونة والبروتوكولات ذات الصلة بها، وقد تم تصنيف مجالات الأغذية والثروة السمكية والزراعة باعتبارها قطاعات رئيسية من الأنشطة الواردة في الملحق الأول لبروتوكول المصادر البرية (إنتاج الأسمدة وإنتاج وتركيب المبيدات الحيوية والزراعة وتربية الحيوانات وتجهيز الأغذية وتربية الأحياء المائية) .وبالمثل، يصنف الملحق الأول لبروتوكول النفايات الخطرة كصنف النفايات الخاضعة لإجراءاته، والنفايات الناجمة عن إنتاج وتركيب واستخدام المبيدات الحيوية والمستحضرات الصيدلانية النباتية. وأخيرا، تحدد المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الزراعة والصناعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتبارها الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يتطلب التخطيط والإدارة لها اتخاذ مجموعة مناسبة من الإجراءات التنظيمية والفنية والاقتصادية والسوقية .وهكذا، فإن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن تنسجم مع أحكام الوثائق القانونية المذكورة أعلاه.

ثالثا: آثار المجالات ذات الأولوية على البيئة الساحلية والبحرية

تنسجم خطة العمل الوطنية للأردن مع الأحكام الخاصة بالتقييمات والنتائج للمجالات الأربعة المستهدفة ذات الأولوية (الأغذية والثروة السمكية والزراعة، وتصنيع السلع، والسياحة، والإسكان والبناء) التي حددتها خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارها مناطق ذات أولوية والتي تعتبر من العوامل الرئيسية لتوليد التلوث والضغوط البيئية على النظم البيئية في البحر المتوسط (البحر الأحمر في حالة الأردن). وفي سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفيما يتعلق بالأغذية والثروة السمكية والزراعة، تدرك خطة العمل الوطنية في الأردن أن غياب الممارسات الزراعية بالقرب من مدينة العقبة الساحلية والصناعات المحدودة جدا لإنتاج الأسماك وإنتاج الأغذية لن يكون له تأثير كبير على الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية والبرية بما في ذلك النظام البيئي البحري. ولكن في حالة البحر الأحمر وخليج العقبة ترتبط الضغوط على النظام البيئي البحري والتنوع الحيوي في المقام الأول بالمصادر البرية وغيرها من المصادر الصناعية[11] .ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)[12]، فإن التهديدات ذات الصلة بالصناعة ترتبط أساسا بأنشطة تعدين وتجارة الفوسفات (مصنع الأسمدة) .وتنتج شركة مناجم الفوسفات الأردنية والمجمع الصناعي التابع لها 740 ألف طن من الفوسفات ثنائي الأمونيوم و270 ألف طن من حامض الفوسفوريك سنويا . ونتيجة للتجارة في منتجات تصدير الفوسفات والبوتاس، فإنها تشكل ضغطا هائلا على التنوع الحيوي المحلي.

تشكل مياه التبريد المعالجة بالكلور التي يتم تصريفها من المصنع في خليج العقبة بمعدل 20 ألف متر مكعب في الساعة أحدى التهديدات المحتملة، وتبلغ حرارة مياه التبريد حوالي 3 درجات مئوية أعلى من درجة حرارة مياه البحر المحيطة، وهذا المصدر مشابه لمياه التبريد التي تزيد درجة حرارتها 3 درجات مئوية عن حرارة مياه البحر المحيطة التي يتم تصريفها من محطة العقبة الحرارية الواقعة على الحدود الجنوبية الغربية للأردن على بعد كيلومتر واحد من الشاطئ والتي تستخدم مياه البحر لتبريد توربينات توليد الطاقة ذات القدرة 260 ميغاواط .وتشكل عمليات المعالجة بالكلور التي يتم تصريفها في المياه الساحلية مصدر قلق بيئي كبير نظرا للكمية الكبيرة من الكلور وتنوع المركبات المستخدمة .تنتج عمليات المعالجة بالكلور في مياه البحر (عند مستوى 1 ملغم / لتر) مادة البروم التي تختفي بسرعة في المياه المستقبلة مما يؤدي إلى تكون مركبات عضوية برومينية مستمرة في البيئة.

وهناك تهديد آخر ألا وهو غبار الفوسفات الناجم عن أنشطة الموانئ الناتجة عن تصدير 3.5-6.4 مليون طن من الفوسفات الخام عبر خليج العقبة .ويعتبر الغبار الفوسفاتي الناتج أثناء شحن السفن مشكلة بيئية خطيرة في العقبة بسبب الآثار البيئية للغبار، بما في ذلك انخفاض وضوح المياه، وانخفاض اختراق الضوء، ومعدلات النمو المرجانية البطيئة[13] .ومن الآثار البيئية المحتملة الأخرى ارتفاع مستويات مغذيات الفوسفات الذائبة وغيرها من المعادن الثقيلة السامة مثل الزرنيخ والزنك. غير أن غبار الفوسفات لم يعد مشكلة منذ أن تم نقل محطة التحميل والتفريغ في الميناء الرئيسي إلى رصيف الفوسفات الجديد داخل المنطقة الصناعية الجنوبية، ومن شأن ذلك أن يزيل أثر الغبار الفوسفاتي على مدينة العقبة ومجتمعات الشعاب المرجانية المجاورة.

يعد الانسكاب النفطي إحدى التهديدات البيئية الرئيسية الأخرى حيث تستخدم أكثر من 2300 سفينة ميناء العقبة كل عام، وهناك ناقلات النفط الخام التي تبلغ سعتها 100 الف الى 150 الف طن تستخدم الميناء وتصل الى محطة ايلات النفطية كل اسبوع وتقوم بتفريغ قرابة 3.5 مليون طن من النفط سنويا، وبالتالي يمكن أن يكون للانسكاب النفطي العرضي آثار كارثية على مجتمعات الشعاب المرجانية في المنطقة.

وقد يكون لتوزيع الأغذية المرتبط بتزايد عادات الاستهلاك، والتي تتعلق أساسا بالسياحة الداخلية التي تتجلى في الآلاف من الأردنيين الذين يزورون مدينة العقبة لشراء بعض المنتجات الغذائية الرخيصة، وخاصة المكسرات والشوكولا، بعض الآثار على نوعية الهواء في المدينة مما قد يسهم في تغير المناخ، حيث أن نقل المواد الغذائية محليا وعالميا يولد انبعاث الغازات الدفيئة، ولم يتم إثبات هذه المسألة ولكنها قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

ترتبط التهديدات الأخرى في مدينة العقبة الساحلية بالنفايات الصلبة حيث تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رعاية الخدمات البلدية في العقبة، حيث منحت بدورها عقدا لشركة (Clean City) التجارية للقيام بعمليات تنظيف وكنس الشوارع والتحميل والتخزين وجمع النفايات الصلبة البلدية ونقلها والتخلص منها .ونتيجة لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حدث تحسن في إدارة النفايات الصلبة في مدينة العقبة السياحية الرئيسية .ومع ذلك لا تزال هناك مخلفات النفايات الصلبة (ولا سيما الإطارات والحاويات البلاستيكية من مختلف الأحجام) التي جاءت مع الوديان المحيطة. كما تعتبر عادات الاستهلاك والتعامل مع السلع منتهية الصلاحية المصدر الرئيسي للقمامة البحرية، وبشكل رئيسي البلاستيك العائم الملقى على شواطئ خليج العقبة.

[11] التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

[12] التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

[13] التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

ووفقا لنتائج دراسة حديثة أجرتها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن[14]، فإن 65٪ من القمامة التي تم جمعها من خليج العقبة مصنوعة من البلاستيك .وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد الشديد على ميناء مدينة العقبة باعتباره الميناء الوطني الوحيد لاستيراد المنتجات والسلع العالمية يعني كثافة عمليات النقل من وإلى الميناء والتي لها آثار سلبية كبيرة من حيث استهلاك الموارد والطاقة، فضلا عن انبعاثات الغازات الدفيئة.

وقد تسببت الأعداد المتزايدة من الغواصين والسياح الذين يزورون مناطق الشعاب المرجانية في إلحاق أضرار جسيمة بالشعاب المرجانية في أجزاء كثيرة من خليج العقبة ولا يزال عدد السياح في تزايد[15] .ويقوم ما مجموعه 18 مركزا للغوص في العقبة بإجراء 20 ألف إلى 30 ألف مهمة غوص سنويا على طول منطقة الشعاب المرجانية البالغ طولها 1.2 كم، كما يقوم 55 قاربا زجاجيا بالإبحار في نفس المنطقة كل يوم، بما مجموعه حوالي 8 آلاف رحلة بحرية في السنة، كما تنظم نوادي الغوص دورات في الغوص بأكثر من 20 ألف مهمة غطس تدريبية في نفس المنطقة سنويا [16].

وهناك أيضا تهديد يتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي البلدية، حيث تنتج محطة معالجة مدينة العقبة حوالي 4.5 مليون متر مكعب من المياه المستصلحة سنويا، ويشكل ذلك حوالي 25٪ من إجمالي إمدادات المياه سنويا، وتستخدم المياه المستصلحة التي تنتجها محطة المعالجة الطبيعية في ري الأحراش وأشجار النخيل؛ في حين يتم استخدام المياه التي تنتجها المحطة الميكانيكية في المناطق الخضراء داخل المدينة، ويستخدم الجزء الأكبر منه لأغراض صناعية.

وبالنسبة للنفايات ذات الصلة بالسياحة، تؤكد خطة العمل الوطنية على أن تنوع وهشاشة النظم البيئية الساحلية والبحرية في الأردن تعاني بدرجة كبيرة من الآثار المرتبطة بالسياحة ولا سيما من قبل السياح المحليين، فالسياحة الساحلية لا تؤدي فقط إلى زيادة سكان المناطق الساحلية، مما يزيد من الطلب على الموارد مثل المياه والغذاء والطاقة ومواد البناء، بل تؤدي أيضا إلى تفاقم إنتاج النفايات ومياه الصرف الصحي، كما أن فائض النفايات المتنوعة التي تنتجها أنشطة السياح وسلوكياتهم (مثل اليخوت والغطس والصيد الترفيهي) تسبب أضرارا بالمساكن الطبيعية للكائنات الحية وأنواعها بينما يساهم نقل الركاب في انبعاثات الغازات الدفيئة في المدينة الساحلية الوحيدة في البلاد.

كما تأخذ خطة العمل الوطنية في الاعتبار النفايات الناجمة عن زيادة معدلات أنشطة الإسكان والبناء في مدينة العقبة، ويؤدي معدل التحضر السريع في الأردن إلى زيادة الضغط على البيئة، وتتحمل أنشطة الإسكان ولا سيما في المناطق الحضرية المسؤولية عن إنتاج الكميات الضخمة من مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة .ومن الجانب الآخر ومن منظور دورة حياة البناء والإسكان، يظهر تحليل قطاع البناء في الأردن وجوب إدارة تكاثر النفايات المتنوعة وبعض النفايات الخطرة بعناية في البلاد بما ينسجم مع إطار بروتوكول النفايات الخطرة لاتفاقية برشلونة.

يؤدي النمو السكاني في المناطق الداخلية والساحلية لمدينة العقبة وأنشطة (الاستيراد) السياحية والتجارية إلى زيادة الطلب على المياه المنزلية والمواد الغذائية والطاقة ومواد البناء، مما يؤدي إلى مزيد من التحديات المرتبطة بتلوث الغلاف الجوي ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخلص منها حيث أن معظم الأنشطة السياحية في البلاد تجري في المناطق الساحلية لمدينة العقبة . وتتفق خطة العمل الوطنية مع أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حيث تنص المادة 9 على أن الأنشطة السياحية والرياضية والترفيهية هي أنشطة اقتصادية رئيسية في إطار البروتوكول .كما تروج خطة العمل الوطنية للسياحة المستدامة باعتبارها ذات أهمية خاصة لتحقيق الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية والبحرية ذات الاهمية لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة / التنوع الحيوي.

[14] http://www.jordantimes.com/news/local/65-garbage-collected-gulf-aqaba-made-plastic-%E2%80%94-study#sthash.eeFpuM6A.dpuf

[15] التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

[16] التقرير القطري للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأردن لعام 2014: نحو تطوير المناطق الساحلية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014).

رابعا: مساهمة المناطق ذات الأولوية في الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأردن في اقتصادات البحر الأبيض المتوسط (في حالة الأردن غالبا البحر الأحمر) وفي الرفاه الاجتماعي

ستعمل مجالات الأولوية الثلاثة للاستهلاك والإنتاج التي يختارها الأطراف ذات العلاقة في الأردن لغايات برنامج العمل الوطني للاستهلاك والإنتاج المستهدفين على المساهمة في الاقتصاد الاجتماعي في منطقة البحر المتوسط (في حالة الأردن غالبا البحر الأحمر)، أي من حيث توفير فرص العمل وتوليد الثروة .فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، ففي حين تبلغ المساهمة المباشرة للزراعة في الأردن في الناتج المحلي الإجمالي الوطني حوالي 3٪، فإن المساهمة غير المباشرة من خلال الأعمال الزراعية ذات الصلة مثل الأعمال الزراعية وتجهيز الأغذية وصناعة الأسمدة تصل إلى 27 ٪، وبالتالي تبلغ المساهمة الإجمالية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30٪ [17] .ومع ذلك، فإن أهمية القطاع الزراعي واضحة، فهي ليست مجرد مصدر رئيسي للمنتجات الغذائية (وخاصة اللحوم الحمراء والدواجن ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات)، بل هي أيضا إحدى المصادر الرئيسية للعملة الصعبة من خلال الصادرات. يعيش حوالي 20٪ من سكان الأردن ممن يقبعون تحت خط الفقر في المناطق الريفية، ويعتمدون غالبا على الزراعة التي تتركز في مزارع تربية الماشية وحيازة أراضي زراعية صغيرة .وعلى الرغم من غياب الحافز لدى الشباب في المناطق الريفية، فقد شكلت الزراعة دائما مصدرا هاما للعمالة في هذه المجتمعات الريفية [18].

ونتيجة للطلب المتزايد على توفير الغذاء الذي يتناسب مع النمو السكاني، أصبحت الحاجة ملحة إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المناطق المزروعة والمروية، وبالتالي زيادة التركيز على وضع استراتيجيات خاصة لتحقيق أقصى قدر من كفاءة الري والتي تشمل الاستخدام الأمثل للموارد المائية (مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المالحة) لأغراض الري وهو هدف منصوص عليه صراحة في خطة العمل الوطنية. وهكذا يعتبر القطاع الزراعي أهم القطاعات فيما يتعلق باستهلاك هذه الموارد المائية غير التقليدية وخاصة مياه الصرف الصحي المعالجة بكفاءة عالية مما يؤدي بدوره إلى حماية الصحة العامة والبيئة .وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين المزارعين في المرتفعات والنشاط الزراعي الأكبر الذي يجري في وادي الأردن وغيره من المزارع الكبيرة .وفي حين أن الزراعة الأسرية تهدف في الغالب إلى الاستهلاك المحلي أو الداخلي، فإن مزارع الإنتاج الأكبر توجه بشكل أساسي نحو التصدير .

تتم معظم الأعمال الزراعية الصغيرة من خلال الشركات العائلية في حوالي 50٪ من المناطق الزراعية في الأردن وهذا واضح من خلال المشاركة الواسعة للأسرة الأردنية في العمل الزراعي، ونتيجة لذلك فإن الزراعة الأسرية جيدة من حيث الحجم، والعمل الأسري هو الداعم الرئيسي للعمل الزراعي في الأردن بغض النظر عن مساحة الأرض المملوكة أو نوع الزراعة أو الإقليم أو منطقة الأمطار، ومع ذلك فإن الزراعة الكبيرة التي تجري في وادي الأردن تعتمد على القوى العاملة الأجنبية غير الأردنية .

من المهم وضع إطار للزراعة الأسرية بوصفها نشاطا لأسباب اجتماعية للحفاظ على الطابع الريفي في مجالات الإنتاج، ولأسباب اقتصادية لتحسين الحالة المعيشية للأسر الريفية، ولأسباب بيئية لانخفاض استخدام المواد الكيميائية ومصادر الطاقة في الزراعة الأسرية.

وهكذا فإن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن تعزز دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف مجالات الأولوية للاستهلاك والإنتاج. وينطوي ذلك على عدد من المزايا لسكان المنطقة، من تحسين الرفاه الاجتماعي ونوعية الحياة من حيث الصحة والعمل واحترام لثقافة والتقاليد المحلية، وتثمين الممارسات التقليدية، وخلق فرص عمل جديدة، وما إلى ذلك. يوفر تحول النظم الغذائية نحو نماذج أكثر استدامة مثل النظام الغذائي لمنطقة المتوسط مجموعة من الفرص الاقتصادية وفرص العمل الجديدة في حين أنها تسهم في الأمن الغذائي والمعاشي وأنماط الحياة الصحية، كما تعزز خطة العمل الوطنية المبادرات الاستثمارية المتعلقة بإدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإنتاج الذي تشكله المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل الكريم .

[17] وزارة الزراعة، الاتصالات الشخصية، 2015.
[18] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2010.

2.1 القضايا المتقاطعة

تحتوي خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن في جوهرها على "فكرة دورة الحياة"، وبالتالي يتطلب نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية التي يسببها منتج أو خدمة في كل مرحلة من مراحل دورة حياته، وسيجري تناول كل مجال من مجالات الأولوية المحددة للاستهلاك والإنتاج بسبب تأثيراتها على التدهور البيئي (مثل كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه، والحد من النفايات)، أو لكونها أنشطة بشرية هامة للتطوير (مثل قطاعات المياه والنفايات والطاقة) .وفي خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، صممت الإجراءات المقترحة في إطار كل مجال من مجالات الأولوية للتصدي لتحديات التدهور البيئي، التي تتسم بطابع متقاطع بطبيعتها وحجمها، والتي تواجه جميع المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه . وفيما يلي عرض لهذه القضايا المتقاطعة:

- استخدام الأراضي؛
- كفاءة المياه.
- كفاءة الموارد؛
- كفاءة الطاقة.
- التلوث (الناجم عن مياه الصرف الصحي، والمواد الكيميائية، والنفايات الصلبة، وما إلى ذلك) ؛
- النقل والتنقل.

فعلى سبيل المثال، في قطاع "النقل والتنقل"، وعلى الرغم من اختياره من قبل الأطراف الأردنية ذات العلاقة خلال مرحلة وضع خطة العمل الوطنية (جرى إطلاق ورشة العمل في أكتوبر 2014) باعتباره قطاعا مستقلا للاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد تبين بعد التحليل أنه مرتبط مركزيا بالقطاعات الأخرى ذات الأولوية التي تم تناولها (الإنتاج الزراعي / الغذائي، وإدارة النفايات) وبمنتجاتها، وبالتالي فإن الإجراءات التي تدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المجالات ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج من خطة العمل لها تأثير مباشر على الإدارة السليمة للقضايا المتقاطعة المذكورة.

2. الرؤية والأهداف والإجراءات

تستند الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للأردن (2016-2025) إلى رؤية وطنية مشتركة وضعت بشكل مباشر من قبل الجهات المعنية والشركاء المعنيين، والتي تترجم إلى أهداف استراتيجية وتحدد الأهداف التشغيلية والإجراءات المحددة لكل من مجالات الأولوية الثلاثة المختارة للاستهلاك والإنتاج، كما يتم تحديد الإجراءات الشاملة ذات الصلة بمجالات الأولوية الثلاثة للاستهلاك والإنتاج .

1.2 الرؤية

"يتم دمج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جدول أعمال التنمية الوطنية المستدامة في الأردن."

2.2 الرسالة

يشكل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين اللتين تركزان على تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين جزءا من نهج شامل نحو التحول إلى اقتصاد أخضر، وسيتحقق ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بدءا بالإنتاج الزراعي / الغذائي، والنقل، وإدارة النفايات، وستكون المخرجات المتوقعة خلق فرص عمل وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقة، ومنع / تقليل توليد النفايات، وتوفير بيئة أنظف ونظم بيئية صحية وضمان رفاه المجتمعات، وتوفير السلع والخدمات المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، مما يؤدي إلى ازدهار الأردن ومنطقة المتوسط.

3.2 الأهداف الاستراتيجية

يتم ترجمة الرؤية الوطنية المذكورة أعلاه إلى الأهداف الاستراتيجية التالية :

- **الهدف الاستراتيجي 1**: إنشاء منصة وطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب خطط القطاعات ذات الصلة لضمان الاتساق والتنسيق وتنفيذ أنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستويين الوطني والإقليمي، وبالتالي نقل الالتزامات العالمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى المملكة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

- **الهدف الاستراتيجي 2**: وضع وتنفيذ أهداف تشغيلية وطنية متفق عليها للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلاد لدعم التنفيذ الوطني، وبالتالي التنفيذ الإقليمي، من أجل تعزيز وتقوية اقتصاد دائري وأخضر ودعم الاتفاقيات الإقليمية وبروتوكولاتها والأطر السياسية الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة.

- **الهدف الاستراتيجي 3**: إشراك الجهات الوطنية الرئيسية المعنية في تطوير وتطبيق وتقييم نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإجراءات الاقتصاد الدائري بما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الموارد والحفاظ عليها والحد من التلوث وفصل عملية التنمية الاقتصادية عن التدهور البيئي وتعزيز أنماط الحياة المستدامة.

3. الأهداف والإجراءات التشغيلية حسب مجال أولوية الاستهلاك والإنتاج

تم تطوير الأهداف التشغيلية والإجراءات المقترحة التالية للمساعدة في تنفيذها من قبل الأطراف الوطنية المعنية من خلال المشاركة والانخراط الواسعين للأطراف المعنية (ورشة عمل استهلالية من 22 إلى 23 أكتوبر 2014؛ وورشة عمل الأطراف المعنية واسعة النطاق للتشاور في 17 أغسطس 2015 متبوعة بورشة عمل الأطراف المعنية للتشاور/ التحقق من الفاعلية من 1-3 سبتمبر 2015) .وقد تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل فنية (بواقع مجموعة لكل مجال من المجالات الثلاثة ذات الأولوية في مجالات الزراعة / إنتاج الأغذية والنقل وإدارة النفايات) تتألف من كافة الأطراف المعنية الذين يمثلون مجموعات الأطراف المعنية التالية (الملحق 2) :

- الحكومة / الوزارات المشرفة / صانعو السياسات
- الأعمال / غرف الصناعة / الشركات الصغيرة والمتوسطة / رجال الأعمال الخضراء الناشئون
- المجتمع المدني / المنظمات المجتمعية / المنظمات غير الحكومية / النقابات المهنية
- مؤسسات التمويل الأخضر
- وزارة المالية / حوافز الضرائب والجمارك / برامج وضع العلامات البيئية
- البحث والابتكار / التكنولوجيا
- وكالات التنمية الدولية
- فريق المشروع (الموظفون والاستشاريون في وزارة البيئة)

قامت مجموعات العمل الثلاث بمراجعة وتنقيح وإعادة صياغة الأهداف التشغيلية التالية واقتراح الإجراءات وعلى نطاق واسع فضلا عن الأنشطة ومؤشرات التقدم بما في ذلك خطوط الأساس والأهداف وكما هو موضح في خارطة الطريق الخاصة بخطة العمل الوطنية (الملحق 1).

1.3 قطاع الزراعة والأغذية

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والتشريعات لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية واستهلاكها في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة العضوية والزراعة القادرة على احتمال الجفاف، وإشراك المجتمعات المحلية وصغار ومتوسطي الدخل من المنتجين والموزعين وتجار التجزئة في الزراعة المستدامة والمنتجات الغذائية.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

1) وضع الأطر والأدوات السياسية والتنظيمية ووضع نظام مؤسسي واضح وكفء (تكون فيه المسؤوليات محددة جيدا ويخضع للرقابة وتعمل فيه جميع الأطراف المعنية بطريقة منسقة) لدعم استدامة الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي ودمج الأحكام المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإطار الوطني للسياسات الزراعية / الأمن الغذائي الجاري إعداده، والتنقيحات والتحديثات المستقبلية للوثائق القانونية الأخرى (مثل وضع استراتيجية عضوية وطنية واستراتيجية الزراعة المستدامة)
2) اعتماد سياسات الاستثمار الزراعي لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية الزراعية.

3) وضع وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب السياسة العامة لاستخدام الأراضي والتي تحدد الاستخدام الأمثل للأراضي لتحقيق أعلى عائد وأولوية استخدام الأراضي الزراعية.

4) تعزيز سياسات "التمويل الأخضر" الخاصة بالمناطق المستدامة للاستهلاك والإنتاج الزراعي والغذائي عن طريق تيسير الحصول على القروض والمنح للمزارعين ومنتجي الأغذية من أجل زيادة عدد الأنشطة والمشاريع المستدامة في مجال الزراعة وتصنيع الأغذية، واستحداث أدوات مالية لصالح ممارسات الزراعة المستدامة وتصنيع الأغذية مثل إلغاء أو خفض الإعانات "الضارة" على استهلاك المياه والطاقة، وتوفير الحوافز للممارسات البيئية الجيدة مثل الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة العضوية، والإعفاء/ الخفض الضريبي للزراعة المستدامة / أصحاب مشاريع الزراعة العضوية الخضرا ء، وإزالة الحوافز المتعلقة بتعرفة المياه المستخدمة للزراعة من أجل الحفاظ على استدامة موارد المياه السطحية والجوفية ووضع حوافز لاستخدام البذور المقاومة للجفاف وحوافز لنظام الري بالتنقيط (مع التركيز على إنتاجية المياه عوضا عن تحقيق أقصى عائد لكل وحدة مساحة).

5) تسريع تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ والمعيار الأردني 2007/1750 للأغذية المنتجة عضويا؛ وقانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها

لعام 2009 ؛ والزراعة العضوية بموجب القانون (2011) وتعديلاته في عام 2014، وخطة العمل الوطنية العضوية (2009-2014)، وغيرها، ووضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني والتنظيمي للزراعة العضوية، مع مراعاة توافقه مع المعايير الدولية والظروف الوطنية الرامية إلى تعزيز الزراعة العضوية والحفاظ على الموارد البيئية من التدهور وتعزيز معايير الإنتاج العضوي والصحة الغذائية باعتبارها أدوات ذات أولوية وحظر الكائنات الحية المعدلة وراثيا.

6) وضع خطط لمراقبة الجودة والتتبع وتوافق المعايير وإصدار شهادات الاعتماد والتي تركز على الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية، ومراجعة المعايير الأردنية وضمان التوافق مع النظم الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة وتشجيع إعادة تأهيل المهارات الوطنية لأغراض الفحص وإصدار الشهادات، وتشجيع الهيئة الوطنية لإصدار شهادات الاعتماد على إصدار الشهادات العضوية.

7) تطوير خطط المشتريات العامة المستدامة للمنتجات الزراعية والغذائية .

الهدف التشغيلي رقم 2: إنشاء منصات وشبكات للابتكار والمعرفة وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في كافة مراحل دورة حياة الإنتاج الزراعي / الغذائي بدءا بتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بالزراعة) إلى استدامة إدارة الأراضي وزراعتها وحصادها وتجهيز الأغذية مما يتيح الإدارة الفعالة للموارد والتقليل من الآثار البيئية.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

1) اعتماد وتنفيذ أحكام الأطر الوطنية الموضوعة لتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بممارسات الإدارة الزراعية) والإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المتكاملة للآفات وما إلى ذلك، مثل اعتماد سياسات الإدارة المستدامة للأراضي والإجراءات ذات الأولوية المقترحة في إطار **خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الأردن للفترة من 2015-2020** (والتي تنسجم مع الاستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، وما إلى ذلك.

2) اعتماد خطط الممارسات الزراعية الجيدة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المطلوبة (المياه والأرض والطاقة والأسمدة ومبيدات الآفات ومنتجات وقاية النباتات) في المناطق الزراعية وبما ينسجم مع توجيهات إيكاب[19] والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وينبغي أن تشمل الإجراءات كافة مراحل دورة حياة الزراعة وإنتاج الأغذية من مدخلات المواد الخام إلى النفايات (مثل نفايات المزارع الحيوانية ومشاتل النباتات ومعاصر الزيتون وما إلى ذلك) بما في ذلك التحكم في كمية المياه المستخرجة من الآبار للحد من الملوحة، واستخدام مياه الصرف الصحي في المناطق القريبة من محطات المعالجة، ومحاصيل العلف النباتية أو أي محاصيل أخرى لا يستهلكها الإنسان مباشرة، وضمان توافق مياه الصرف الصحي مع المعايير الدولية، والحد من ضخ المياه الجوفية لضبط المستويات للحد من ملوحة المياه والتربة الناتجة عن الإفراط في الاستخراج، وتعزيز أنظمة الري بالطاقة المتجددة .

3) اعتماد تقنيات جديدة ومبتكرة تعتمد على نهج دورة الحياة، بما في ذلك التحكم في تدفقات المواد، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين واستخدامهم للتصاميم الصديقة للبيئة في الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف.

4) الحد من نفايات الموارد وهدر الغذاء في جميع مراحل دورة حياة الغذاء؛ وتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة والسماد العضوي من النفايات الغذائية القادمة من الجزء الذي يتم جمعه بشكل انتقائي من النفايات البلدية والنفايات العضوية الزراعية وتطوير مبادرات مخصصة تركز على جمع البلديات بشكل منفصل للنفايات العضوية وإنتاج السماد والطاقة وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري.

[19] إيكاب هي اختصار لنهج النظم البيئية (الاختصار كما ورد في سياق الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) وخطة عمل البحر المتوسط (MAP) ؛ انظر أيضا EsA)

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتثقيف منتجي الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكين، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتعزيز الاستدامة في جميع أنحاء سلاسل القيمة الزراعية وإدارة إنتاج الأغذية، فضلا عن تجهيز الأغذية وتوزيعها.

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

1) دعم تطوير سلاسل القيمة الوطنية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي ذات الأولوية ذات الإمكانيات العالية في السوق، وضمان الانتقال نحو إنتاج أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجال العمالة والدخل للمنتجين المحليين

2) تشجيع وضع العلامات على المنتجات الزراعية العضوية المستدامة والأغذية المنتجة محليا (بما في ذلك المنتجات والأغذية الزراعية العضوية والمنتجات المباعة في نفس منطقة إنتاجها (zero-kilometer products)) ومنتجات التجارة العادلة.

3) تحسين القاعدة المعرفية وبناء نظام معارف إقليمي مشترك (متوسطي) للمنظمات البحثية المعنية والمنتجين وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.
4) إقامة شبكات لمزارع الزراعة العضوية في الأردن وربطها بمنصات / مرافق التواصل الخاصة بالصناعات المستدامة القائمة (مثل شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية[20])، بالإضافة إلى مراكز الإرشاد لتمكين التواصل الواسع وتبادل الدروس المستفادة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وقصص النجاح في المنتجات الزراعية المستدامة وقطاع الأغذية (بما في ذلك الزراعة العضوية والمستدامة).

5) إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمان المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.
6) تعزيز نظم المعلومات للمنتجات ذات الصلة بالمعايير الطوعية (سياسات المستهلك) وإنشاء حملة توعية للمستهلكين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة مع الدعوة إلى ضرورة زيادة استهلاك الخضروات الطازجة والفواكه والحبوب قبل استهلاك اللحوم (السياسات الصحية).

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع الزراعة (المصدر: *الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية* ومصادر أخرى)

- انخفاض كمية المياه المستخدمة في الري (استخدام الموارد المائية بكفاءة أكبر)
- انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك.
- زيادة عدد المزارعين / المنتجين المعتمدين الذين يحققون المعايير البيئية (معايير الزراعة العضوية... الخ.)
- زيادة نسبة الأراضي الزراعية المستدامة إلى جميع الأراضي الزراعية.
- انخفاض انبعاثات المبيدات أو الأسمدة إلى الأرض (الوزن الكلي المطبق بالكيلوغرام).
- زيادة عدد الشركات المعتمدة في قطاع الزراعة / الأغذية الخضراء.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في خطط وضع العلامات الخضراء وخطط التسمية البيئية الأخرى.

[20] شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات .وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

2.3 قطاع النقل

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسة الانبعاثات الصفرية وسياسات النقل منخفضة الكربون، والتأكد من وجود المواطنين في صميم سياسة النقل

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

1) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق سياسة وإطار تنظيمي مناسبين

- مراجعة استراتيجيات النقل الوطنية وخططها التنفيذية في ضوء خطة العمل الجديدة لقطاع النقل المستدام في الإنتاج والاستهلاك، وإعادة مواءمة أحكامها الرئيسية مع الهدف الاستراتيجي الجديد للنقل المستدام في الأردن.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احتواء قوانين ولوائح حماية البيئة والنقل الجديدة على الأحكام والتدابير اللازمة لدعم نظم النقل المستدامة والتي تشمل ما يلي:

• الحد الأدنى من مواصفات اللازمة لضمان أقل انبعاثات للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث والحد من الضرر على البيئة والصحة العامة
• المواصفات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية
• المواصفات الضرورية للفحص الفني للمركبات وأنواع المحركات المسموح بها في السيارات المستوردة التي تضمن مستوى معينا من الانبعاثات ولا تؤثر سلبا على البيئة وتضمن استدامة الاستهلاك والإنتاج في قطاع النقل
• الحاجة إلى تعزيز وإنفاذ معايير الجودة الأردنية لانبعاثات عوادم الوقود ودعم ذلك من حلال الرقابة عليها.

- إنشاء ودعم بيئة أكثر تمكينا لإرساء الاستدامة والحفاظ عليها في قطاع النقل والاستخدام المستدام لموارد النقل من خلال الخطط والبرامج الوطنية مع التركيز على الخطط والممارسات التي تهدف إلى زيادة نسبة المسافرين عبر وسائل النقل العام ونسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو سيارات هجينة بالنسبة إلى مجموع السكان.

1) إيجاد الوسائل اللازمة (الاقتصادية والتواصلية والتطوعية) لدعم الانبعاثات الصفرية وإنشاء نظام نقل مستدام في الأردن (على مستوى السياسة الوطنية)
2) ضمان إنشاء منشأة مؤسسية واضحة وفعالة (يتم فيها تحديد المسؤوليات بشكل سليم وتخضع للرقابة وتعمل فيها جميع الجهات الفاعلة بطريقة منسقة) وينبغي أن تكون المنشأة المؤسسية الجديدة قادرة على تضمين الأحكام على نظام نقل ذات استهلاك والإنتاج المستدامين
3) ضمان المراجعة والتحديث المستمرين للسياسات والمنشآت المؤسسية وتنظيم القطاع والأدوات الاقتصادية وغيرها من الأدوات لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في نظام النقل .وينبغي أن تساعد هذه المراجعة واضعي السياسات والجهات المعنية على إجراء تحسينات منتظمة لضمان تحقيق الأهداف العامة بفعالية وكفاءة
4) دمج وتنسيق الخطط الوطنية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي والبنية التحتية للنقل العام مع خطط النقل / سياسات التنقل الحضرية؛
5) تعزيز وتيسير الموارد المالية المستدامة من خلال الأحكام القانونية لضمان التمويل الكافي لتطوير نظام نقل سليم في الأردن وضمان الاستدامة التي تخدم المصالح الوطنية الشاملة من خلال خطط ذات تكلفة معقولة
6) إرساء الأساس لإنشاء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في مشاريع النقل المستدام صفرية الانبعاثات من أجل مساعدة القطاع الخاص على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستقبلية لقطاع النقل سواء من خلال الاستثمار في تطوير مشاريع البنية التحتية أو من خلال توفير خدمات التشغيل (مثل المراكز اللوجستية).
7) تطوير الخدمات اللازمة لدعم تطوير نظام النقل المستدام
8) تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة للنقل

الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم النقل العام ذات الكثافة الكافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية للنقل في جميع مراحل دورة حياته

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

5) اعتماد ممارسات وتقنيات جديدة ومبتكرة للإدارة من أجل الانبعاثات الصفرية والنقل المستدام استنادا إلى نهج دورة الحياة، وستساعد هذه الممارسات على تحقيق ما يلي:

- زيادة نسبة وسائط النقل منخفضة الكربون والصفرية الانبعاثات
- تحسين كفاءة الطاقة
- تسهيل تطوير البنية التحتية لمحطة الشحن

الحد من كثافة الطاقة وخفض مدخلات الموارد الطبيعية في جميع مراحل دورات حياة مشروع النقل بما في ذلك البنية التحتية للنقل واحتياجات إمدادات النقل التي يجب أن تتكيف باستمرار لمواجهة التغيرات التي تنشأ في الطلب على النقل وسلوكيات السفر للحد من الآثار السلبية مثل تدهور نوعية الهواء المرتبط بتطوير أسطول المركبات الخاصة (وخاصة في المناطق الحضرية) وزيادة التكاليف، وزيادة وقت الازدحام ووقت السفر، وارتفاع فواتير الوقود وعدم الموثوقية والسلامة على الطرق

- منع وتقليل نفايات الموارد عبر مراحل دورة حياة النقل؛
- حظر مواد محددة في المنتجات، مثل الزئبق في البطاريات وما إلى ذلك، وتطبيق هذه المفاهيم على مشاريع النقل الرئيسية في البلد (مشروع بناء السكك الحديدية الخفيفة بين عمان والزرقاء، ومشروع شبكة السكك الحديدية إلى مراكز الإنتاج لنقل البضائع وربط المملكة بالبلدان المجاورة ؛ ومشروع المحور الجاف (Dry Hub)
- تطبيق مبادئ الممارسات الجيدة لبطاريات السيارات الهجينة والكهربائية والتقليدية المستعملة في دورة حياة البطارية

- تحديث مشاريع الاستبدال وتطبيق المفاهيم على أحكام خدمات النقل: فحص وسائل النقل من قبل السلطات البيئية (للتأكد من نوعية الهواء والانبعاثات، وما إلى ذلك، ومرحلة شراء خدمات النقل من دورة الحياة مثل تلك المتعلقة بتعليمات هيئة تنظيم النقل البري حيث تقوم الهيئة بتنظيم شراء واستخدام خدمات النقل وتكون مسؤولة عن وضع معايير ومبادئ للتعاقد ووضع شروط لمنح التراخيص والتصاريح وخلال إدارة مرحلة إنتاج النفايات ونهاية العمر، حيث تقوم بإدارة الخردة والوقود والإطارات والبطاريات خلال دورة الحياة بأكملها (التخلص من مخلفات قطاع النقل .. الخ).

6) تحقيق الاستفادة القصوى من مرافق النقل القائمة مع تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل لمعالجة المشاكل في العقد الرئيسية للشبكة (مثل عمان والمفرق والعقبة والزرقاء وغيرها) من خلال تحسين الربط البيني والحد من العقد والتدفقات غير الفعالة وتحديد التداخلات الصغيرة، والحد من أوجه القصور في الطرق عن طريق مطابقة تدفقات السير والشبكات، وإقامة شبكات مخصصة لتدفقات محددة؛ وتطوير خدمات الصيانة المناسبة (على البنية التحتية والمركبات) لتوفير نظام نقل أكثر أمانا وموثوقية وأقل تلوثا وضمان الاستخدام الفعال للبنى التحتية للنقل القائمة، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على استهلاك الطاقة وبالتالي يساهم في خفض تكاليف النقل وانبعاثات الغازات الدفيئة.

7) تبني أفضل الممارسات والمبادرات العالمية في مجال النقل في مجال النقل المستدام والصفري الانبعاثات من أجل تحديد سياسات النقل الحضري التي تشمل جميع وسائل النقل والتوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها خلال العقود القادمة من حيث السياسات والتشريعات والإجراءات ذات الأولوية التي تغطي النقل والتخطيط الحضري والبرمجة الاستثمارية والنهج متعدد الوسائط وبناء القدرات، واعتماد أساليب جديدة ومبتكرة لدعم تطوير الاتصالات الجيدة داخل البلاد مع المنطقة وبقية العالم بمساعدة شبكة نقل متطورة.

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتثقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع النقل بما في ذلك تجار السيارات والمستهلكين (السائقين) والركاب، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتوفير الحوافز لتعزيز الاستدامة عبر جميع سلاسل القيمة لإدارة النقل

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

1) دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مناطق النقل ذات الإمكانيات العالية في السوق، بما يضمن التحول نحو استهلاك أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالات توفير فرص العمل والدخل لمقدمي خدمات النقل المحلية.
2) التشجيع على وضع بطاقات الطاقة التعريفية للمركبات ووضع العلامات التجارية لمنتجات النقل المستدام المحلية - إن وجدت - والخدمات، وتحفيز استخدام المركبات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود وتشجيع تطوير أنواع جديدة من الوقود والقطارات الصديقة للبيئة وذات التأثير الأقل على تغير المناخ.

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل (المصدر: *الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية* ومصادر أخرى)

- في مرحلة التوزيع وبالنسبة للإنتاج ، انخفاض كمية الطاقة المتعلقة بإيصال المنتج إلى الأسواق - إما بسبب حجم المنتج أو وزنه أو المسافات المغطاة
- في مرحلة التشغيل، انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عندما يتم تشغيل المنتج من قبل المستهلك
- ارتفاع نسبة الركاب الذين يسافرون بوسائل النقل العام
- ارتفاع نسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو بالشحن و / أو السيارات الهجينة
- انخفاض كمية الانبعاثات في الأرض أو الهواء أو الماء للمنتج (أو المواد التي يمكن استخدامها معه)
- انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة من المركبات

3.3 قطاع إدارة النفايات

الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والإطار القانوني والحوكمة لترسيخ الإدارة الوطنية المتكاملة للنفايات القائمة على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والممارسات السليمة لجمع النفايات وإدارتها وتعزيز توفير خدمات إدارة النفايات بصورة مستدامة وتشجيع تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة باستخدام "النفايات كموارد"

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 1:

1. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتعميم خدمات إدارة النفايات المستدامة.
2. تطوير أو مراجعة إطار السياسات والاستراتيجيات القائم لدعم إنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة لدعم نظام وطني متكامل لإدارة النفايات قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
3. دمج وتنسيق خطط التخطيط العمراني الوطنية وتخطيط استخدام الأراضي مع خطط / سياسات واستراتيجيات إدارة النفايات
4. تعزيز المهارات التنظيمية والقدرة المؤسسية والحوكمة لجميع الجهات الحكومية المشاركة في إدارة النفايات في الأردن (وزارة البيئة، وزارة الشؤون البلدية، مجالس الخدمات المشتركة، البلديات.. الخ)
5. تأمين الموارد المالية المستدامة وتشجيع "التمويل الأخضر" لإدارة النفايات
6. دعم خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع إدارة النفايات

الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظام متكامل قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين لإدارة النفايات في البلاد وإرساء الابتكار والمعرفة لبدائل تحويل النفايات وتشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في إدارة النفايات ودعم البنية التحتية لإدارة النفايات التي تسمح بالإدارة الفعالة للنفايات كموارد والاستفادة من المكاسب في خطط تحويل النفايات إلى طاقة والتقليل من الآثار البيئية للنفايات عبر مراحل دورة حياتها

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 2:

1. تشجيع المبادرات الجديدة في قطاع إدارة النفايات.
2. تبني الممارسات والتقنيات الجديدة والمبتكرة للإدارة المستدامة للنفايات في جميع مراحل دورة حياة إدارة النفايات (من لحظة تحول المادة إلى نفايات وعبر عمليات المعالجة إلى أن تتحول المادة إلى انبعاثات أو مواد خاملة في المكب أو منتج مفيد مرة أخرى) والممارسات المبتكرة لتقديم خدمات إدارة النفايات، كتلك المتعلقة بالتفتيش من قبل السلطات البيئية على جودة الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك.

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتثقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع إدارة النفايات بما في ذلك مقدمي الخدمات ودعم تطوير أدوات السوق والمعلومات والحوافز المناسبة لتعزيز الاستدامة عبر أنحاء سلاسل القيمة الخاصة بتوفير خدمات إدارة النفايات المستدامة

الإجراءات المقترحة لتحقيق الهدف التشغيلي رقم 3:

1. وضع وتنفيذ برامج وحملات إعلامية وتثقيفية وتوعوية كأداة رئيسية لتعزيز الوعي الوطني حول إدارة النفايات وفوائدها في الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتأثير إيجابيا على سلوك المواطنين ولا سيما في الامتثال بشكل أكبر لقواعد التعامل مع النفايات وكذلك ممارسات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة .وقد يكون ذلك على سبيل المثال أثناء الحملات الوطنية (مثل حملة نظفوا العالم السنوية التي تقوم بها الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجمعية البيئة الأردنية والمجلس الأردني للأبنية الخضراء وأصدقاء البيئة الأردنية ...إلخ) والذي يمكن أن يضمن المشاركة العامة في جهود وخطط فرز وإعادة تدوير وخفض النفايات.
2. دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة ذات الإمكانات السوقية العالية، مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالي العمالة والدخل لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة المحلية.
3. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يسهم بشكل إيجابي في مستقبل قطاع إدارة النفايات من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات التشغيلية .
4. تعزيز وتشجيع الحوافز الجمركية والضريبية مثل إعفاء مصادر الطاقة المتجددة مثل أنظمة الغاز الحيوي

5. تحسين قاعدة المعرفة وإنشاء شبكات لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة في الأردن و / أو ربطها بمنصات / منشآت ومبادرات الشبكات القائمة (مثل منتدى المدن البيئية وشبكة الاستدامة الصناعية الأردنية[21])، لإتاحة التواصل والربط الشبكي وتبادل الدروس المستفادة على نطاق واسع وتشجيع توسيع الممارسات الجيدة وقصص النجاح في توفير الخدمات المستدامة لإدارة النفايات، وبناء نظام معارف وطني مشترك ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.
6. إنشاء مخطط وضع العلامات البيئية ذي سمات وطنية متعددة.
7. تشجيع إنشاء شبكة وطنية إلكترونية للمتابعة والرقابة على النفايات من خلال تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

مثال على مؤشرات الأداء الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع إدارة النفايات (المصدر: *الأردن 2025: الرؤية والاستراتيجية* ومصادر أخرى)

- انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع مكبات النفايات
- زيادة كمية الميثان التي يتم التقاطها وإشعاعها أو تغذيتها في محركات الغاز الحيوي لتوليد الطاقة
- زيادة كمية النفايات المعاد فرزها وتدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية)
- زيادة نسبة إعادة استخدام النفايات (إعادة توزيع الأثاث والحواسيب غير المرغوب فيها، إنتاج السماد، إلخ)
- زيادة عدد شركات إدارة النفايات

[21] شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات .وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

4. آليات التنفيذ والرقابة

1.4 الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ خطة العمل

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل تضافر الجهود بين مختلف الجهات الوطنية المعنية، حيث تقوم وزارة البيئة - من خلال مديرية السياسات والتطوير المؤسسي وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبصورة رئيسية برنامج التنمية التنفيذية الذي يعتمد على فترات تخطيط زمنية برامجية متتالية مدتها ثلاث سنوات، حيث تبدأ فترات التخطيط المقبلة من 2016-2018 - بالتنسيق من أجل تنفيذ الإجراءات الوطنية مع الوزارات المعنية بالإشراف والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن تنسيق التعاون مع الأنشطة الإقليمية. وسيتم تنسيق مهمة التنفيذ والرقابة على برنامج العمل الوطني بشكل وثيق مع وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة لضمان توافق أنشطة هذه الخطة مع المشروع الجاري أو في إطار مشروع معهد النمو الأخضر العالمي الذي يقوم حاليا بإعداد خطط النمو الأخضر في البلاد.

وستكون وزارة البيئة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات المقترحة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك من خلال تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الأهداف التشغيلية لخطة العمل، إلى جانب اتساق السياسات وتعزيز أوجه التضافر بين الجهات الوطنية المعنية، لتجنب التداخل مع مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الأخرى ومبادرات الاقتصاد الأخضر، كما سيكون تنفيذ خطة العمل منسجما ومتكاملا تماما مع خطة عمل معهد النمو الأخضر العالمي التي يجري إعدادها حاليا والتنسيق لها مع الجهات الوطنية المعنية ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي ستعرض في وقت لاحق من هذا العام على لجنة الاقتصاد الأخضر رفيعة المستوى برئاسة وزير البيئة ولها دور مركزي في وضع الإجراءات والأدوات الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذها في مجالات الإنتاج والخدمة والاستهلاك .وهذه الجهات المعنية الرئيسية هي:

أ) صانعو السياسات من جميع الوزارات ذات الصلة (وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الشؤون البلدية، أمانة عمان الكبرى، الخ) الذين قاموا بوضع الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يحفز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

ب) الإدارات الوطنية والمحلية (البلديات ومجلس الخدمات المشتركة في حالة خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين الخاصة بإدارة النفايات) المكلفة بتأمين تنفيذ الاستراتيجيات وإجراء التعديلات اللازمة؛

ج) القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والشركات متعددة الجنسيات ورجال الأعمال والمصنعين والمنتجين وتجار التجزئة والبائعين، باعتبارهم مسؤولين عن عمليات الإنتاج وإيصال المنتجات والخدمات إلى السوق، وبالتالي يتمتعون بوضع فريد لتطوير الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة؛

د) المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والمنظمات غير الحكومية واتحاد المنظمات غير الحكومية البيئية والمبادرات التي يقدمها المواطنون وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي ومجموعات المستهلكين وذلك لدورهم الرئيسي في تعميم عادات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وضمان وفاء مختلف الجهات المعنية بالتزاماتها؛

هـ) المدارس والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحوث التي لها دور رئيسي في التثقيف بأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات وفي دفع الابتكار في العمليات والمنتجات والخدمات المستدامة؛

و) البنك المركزي الأردني والمؤسسات المالية ونقابة البنوك الأردنية الذين يقومون بتوفير الوسائل والخدمات المالية التي تعمل على التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالإضافة إلى دائرة الضرائب والجمارك لتقديم حوافز خفض الرسوم.

ز) المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك لدورها في الالتزام وتقديم الدعم لمختلف الجهات المعنية من خلال تبادل المعلومات والمعارف وبناء القدرات لكافة الجهات المعنية المذكورة أعلاه لتمكينها من القيام بدورها في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

2.4 الميزانية والموارد

هناك حاجة إلى قدر كبير من الشراكة في التمويل بما يتجاوز وزارة البيئة، من أجل تنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني حيث تتطلب طبيعة ونطاق الإجراءات المقترحة حشد موارد مالية أخرى من الموارد غير تلك التي يقدمها المانحون التقليديون.
ولذلك سيلزم بذل جهود على المستوى الوطني لاجتذاب التمويل الخارجي من المصادر / الجهات المانحة المعترف بها مثل مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وصندوق تغير المناخ، إلخ من خلال المنظمات الوطنية / الإقليمية التي تسهل التواصل مع المانحين المحتملين وجمع الأموال (أي أمانة الاتحاد من أجل المتوسط)، وكذلك من الجهات المعنية الأخرى التي لديها جدول أعمال مشترك واهتمام مشترك بالتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وهي منظمات الأعمال والمؤسسات المالية الدولية والمحلية .ويعتقد أن وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة سوف تسعى جاهدة لتأمين مصادر تمويل لخطة العمل الوطنية.

توفر خارطة الطريق من أجل التنفيذ الواردة في المرفق 1 تقديرات تقريبية للأنشطة الوطنية التي يتعين الاضطلاع بها في إطار كل هدف تشغيلي من أهداف خطة العمل.

3.4 توفير الدعم من أجل التنفيذ

يتوقع أنه بينما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بإعداد مبادئ توجيهية محددة مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة المناسبة لدعم وتيسير تنفيذ الإجراءات المقترحة في خطط عمل الأطراف والتي تدخل في نطاق اختصاصات ونطاق عمل اتفاقية برشلونة، فإن وزارة البيئة ستبذل كافة الجهود اللازمة للحصول على الدعم الفني والمالي من أي وسيلة متاحة .كما سيتم الاهتمام بشكل خاص بضمان المواءمة بين الأنشطة الوطنية والأنشطة الإقليمية الواردة في خارطة الطريق وعمليات التخطيط الوطني في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين (مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر الوطنية، وخطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين) من الناحية الأخرى .
وبالمثل، فمن المتوقع أن تقوم الأطراف الإقليمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط) بتقديم المساعدة الفنية ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك بناء القدرات من قبل الأمانة العامة، إلى الأردن عند ظهور حاجة إلى المساعدة.

تعتبر الشراكة الاستراتيجية بين لاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط أمرا حاسما للنجاح في تنفيذ خطط العمل الإقليمية والوطنية .وفي هذا السياق، سيتم بحث المبادرات التالية الممولة من الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط من أجل توفير الآليات والمنصات التعاونية المناسبة للتنفيذ المنسق والمتضافر للإجراءات الوطنية والإقليمية المقترحة في خطة العمل الوطنية الحالية وفي خارطة طريق خطة العمل الإقليمية:

- المبادرة التكميلية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لبرنامج سويتش-ميد ومشروع لاستهلاك والإنتاج المستدامين لكفاءة الموارد الخاصة بخطة البحر المتوسط

- المرحلة الثانية القادمة من مبادرة **الأفق 2020** لإزالة تلوث البحر الأبيض المتوسط، والتي لغايات تطويرها ستكون خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر الأبيض المتوسط بمثابة وثيقة استراتيجية ذات توجه عملي، على اعتبار أن إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضرورية للوقاية من الانبعاثات الصناعية ولمعالجة العوامل المسببة لها.

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة والتي أقرها 43 وزيرا من وزراء البيئة في الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 13 أيار / مايو 2014. وستوفر الأنشطة ذات الصلة بالتعليم من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخطط العمل الوطنية والإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

4.4 تقديم التقارير

سوف يلتزم الأردن بشروط تقديم التقارير التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط ذات الصلة بأحكام اتفاقية برشلونة، وسوف يتوافق تقديم التقارير مع أحكام القرار رقم (IG.21 / 7) الذي أقرته الأطراف المتعاقدة في مؤتمر الأطراف في اسطنبول الذي أقرت فيه بأن تنفيذ أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضروري لتنفيذ المادة 5.4 من قانون المصادر البرية، والمادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمادة 5.2 من بروتوكول النفايات الخطرة .وبالتالي يقدم الأردن (من خلال وحدة الاقتصاد الأخضر أو مديرية السياسات) تقريرا كل سنتين عن الإجراءات الوطنية المعتمدة لدعم الإجراءات المذكورة أعلاه، بعد التزاماته بتقديم التقارير المشار إليها في المادة 26 من اتفاقية برشلونة، والمادة 13.2 (د) من بروتوكول المصادر البرية، والمادة 31 من بروتوكول المناطق الساحلية المتكاملة .وسيستند تقديم التقارير عن تنفيذ خطة العمل الوطنية إلى نظام تقديم التقارير الحالي الخاص بخطة عمل البحر المتوسط بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها .

5.4 الإطار الزمني والتقييم

يبدأ الإطار الزمني للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية في 1 يناير 2016 وينتهي في 31 ديسمبر 2025 ليتماشى مع رؤية الأردن واستراتيجيته لعام 2025 وكذلك الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر (2025-2016)، وبالتالي ستخضع خطة العمل الوطنية لتقييم منتصف المدة ولمراجعة تتزامن مع نهاية استراتيجيات منتصف المدة المكافئة لها والبالغة 6 سنوات من خطة عمل البحر المتوسط للفترات من 2016-2021 و2022-2027 (2025 في حالة الأردن) على التوالي، وبالمثل سيتم مراجعة أنشطة خارطة الطريق من أجل التنفيذ الخاصة بخطة العمل الوطنية، وتعديلها كل سنتين من خلال الإدماج والتعاون الكامل مع برنامج عمل خطة عمل البحر المتوسط الذي يجري مرة كل سنتين رهنا بموافقة وزارة البيئة .كما ستشرف الوزارة على التنفيذ من خلال مديرية السياسات والتنمية المؤسسية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وخاصة برنامج التنمية التنفيذي، الذي يستند إلى فترات تخطيط برامجية متعاقبة مدتها ثلاث سنوات، تكون فيها فترات التخطيط المقبلة في الفترة من 2016-2018، مما سيكفل التنسيق من أجل تنفيذ الإجراءات الوطنية مع الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية المعنية .وبالتالي من المتوقع أن تتزامن فترة التنفيذ الأولى لخطة العمل الحالية مع تنفيذ برنامج التنمية التنفيذي المقبل للفترة من 2016-2018، وسوف تدمج وزارة التخطيط والتعاون الدولي أحكام هذه الاستراتيجية وخطة العمل في برنامج التنمية التنفيذي، وستشرف على مراقبة تقيد الوزارات التنفيذية بالتزامات وأحكام الاستراتيجية وخطة العمل، كما ستراعي معايير التقييم ترسيخ أوجه التعاون مع المبادرات الوطنية والأطر الإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تتناول التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ، وسيجري تحديد مجالات الاستهلاك والإنتاج الجديدة الناشئة وتقييمها دوريا من أجل اقتراح إدماجها كمجالات ذات أولوية في خطة العمل عند الحاجة .

سيجري التقييم على أساس إنجاز الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية لخطة العمل الوطنية باستخدام المؤشرات الوطنية المناسبة (وبعض المؤشرات الإقليمية المطبقة) التي تقيس التقدم المحرز في تعميم وتبسيط برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الإقليمي .وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلع الأردن إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الإقليمية المنشودة والتي ستستند إلى أطر مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين القائمة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية وغيرها) .وفي هذا الصدد يرى الأردن، وحسبما تم اقتراحه خلال الاجتماع الاستثنائي لجهات الاتصال التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين (نوفمبر 2014 في برشلونة)، أنه سيتم تشكيل فريق عمل فني من قبل الأطراف المتعاقدة حول مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لخطة العمل الإقليمية بحيث يمكن خفض نسبة المؤشرات في السياقات الوطنية لخطط العمل الوطنية .

6.4 تبادل المعلومات والتوعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين: الوعي العام والرؤية وإشراك الأطراف المعنية

سيقوم الأردن باتباع تعليمات خطة الاتصال الخاصة بخطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي سيتم إنشاؤها كل سنتين حيث تعمل على تقديم تفاصيل عن الأنشطة المخطط لها لأغراض إيصال ونشر خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل الوصول إلى الجهات المعنية وقنوات الاتصال والمنصات التابعة لهم وإشراكهم والتي سيتم فيها النظر بعناية في أوجه التعاون مع المبادرات القائمة .وسيحافظ الأردن على التعاون الوثيق مع كل من خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، واللذين سيأخذان زمام المبادرة في تصميم وتنفيذ خطة الاتصال وبالتعاون الوثيق مع جهات الاتصال الوطنية التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين . وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم الأردن بالتنسيق الفعال مع المركز المتوسطي لتبادل المعارف والتواصل الشبكي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومع شبكة العمل الاجتماعي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي يجري الإعداد لها من قبل مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين ، والتي من المتوقع أن تكون بمثابة آلية قوية لاستهداف صانعي السياسات والشركات الناشئة ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الصناعية والشركات الكبرى والمستثمرين المؤثرين، كما سيتم اتخاذ إجراءات أخرى لضمان أعلى مشاركة من الجهات المعنية ببرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

يدرك الأردن أن زيادة الوعي لدى بعض الجهات المعنية الرئيسية في برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل القطاع الخاص والبرلمانيين ووكالات التنمية والمؤسسات المالية، يحتاج إلى نهج معين لتحقيق التواصل المستهدف .ولغايات التأثير عليهم وضمان مشاركتهم الفعالة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية صنع القرار لا بد من إشراك قادة الرأي الرئيسيين الملتزمين والخبراء في الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذين يمكنهم نشر الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفوائده بفعالية وتعزيز المشاركة والشراكات المثمرة.

وهكذا فإن وضع مجموعة من آليات التمكين من خلال إنشاء فرقة عمل غير رسمية من وسطاء التنفيذ ذوي الخبرة (في مديرية السياسات والتنمية المؤسسية و / أو وحدة الاقتصاد الأخضر) وشبكة راسخة في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأصحاب المصلحة المعنيين، يعد أمرا أساسيا لتطبيق خطة العمل الوطنية وتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بها .وسيضطلع وسطاء التنفيذ بمهمة الوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والشركات والوكلاء الماليين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والضغط عليهم وإشراكهم بفعالية في دعم تنفيذ الإجراءات والأنشطة المحددة في خطة العمل الوطنية وخارطة الطريق .كما تضمن "فرقة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين" الاتساق والمواءمة بين الأنشطة التي تم تطويرها في إطار برنامج العمل الوطني للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن وأنشطة خارطة الطريق على المستوى الإقليمي.

الملحق 1: خارطة الطريق للتنفيذ

صممت خارطة الطريق التالية لتقديم دعم وإرشاد ملموسين لتنفيذ الإجراءات المقترحة بموجب القسم 3. وقد حددت خارطة الطريق العام 2021 هدفا لها، وهو ما يقابل استراتيجيات منتصف المدة لخطة عمل البحر المتوسط ذات الست سنوات للفترة من 2016-2021 .وسيتم بعد هذه الفترة وضع نسخة جديدة من خارطة الطريق للفترة التالية من 2022-2025 .وفيما يتعلق بكل إجراء، فإننا تقترح عقد سلسلة من الأنشطة الوطنية مقرونة بالتكاليف التقديرية ومؤشرات التقدم المناظرة مع خط الأساس والهدف .وستكون خارطة الطريق الوطنية بمثابة نقطة انطلاق للتنفيذ والرقابة الوطنيين لأنشطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلاد ونقطة وصل مع الشراكة الإقليمية الأوسع نطاقا من أجل تعزيز وتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتسعى إلى أن يتم تنفيذها من قبل جميع الجهات الوطنية والجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء في برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين .وفي هذا السياق تطرح خارطة الطريق الوطنية المبادرات الرئيسية ذات الصلة، إن وجدت، والشركاء الرئيسيين، كمؤشر على الدور الذي ينبغي أن تلعبه الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء .وعند تنفيذ الإجراءات الوطنية المقترحة، سيتم مراعاة انسجامها مع الجهود الرامية إلى تنفيذ السياسات الوطنية للاقتصاد والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في الأردن.

الرقم	الإجراء	الأنشطة الوطنية المقترحة(2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الوطنية والإقليمية الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والإطار القانوني لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية واستهلاكها في البلاد مع التركيز بشكل خاص على الزراعة العضوية وإشراك المجتمعات المحلية والمنتجين والموزعين وتجار التجزئة في الزراعة المستدامة والمنتجات الغذائية						
1	وضع الأطر والأدوات السياسية والتنظيمية ووضع إطار مؤسسي واضح وفعال (مع تحديد المسؤوليات بشكل جيد وتنفيذ عملية الرقابة وعمل جميع الأطراف المعنية بطريقة منسقة) لدعم استدامة الموارد الطبيعية للزراعة وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدام في الإطار الوطني لسياسات الزراعة / الأمن الغذائي الجاري إعداده أو عند تنقيح وتحديث الوثائق القانونية ذات الصلة في المستقبل (مثل وضع الاستراتيجية واللوائح التنظيمية الوطنية العضوية واستراتيجية الزراعة المستدامة)	تقييم الثغرات في السياسات فيما يتعلق بالعقبات التي تعرقل الإنشاء المؤسسي الفعال والمسؤوليات واضحة المعالم والرقابة والتنسيق الفعالين بين الجهات المعني، ويهدف هذا النشاط إلى دعم استدامة الموارد الطبيعية للزراعة وتعميم أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار السياسات الوطنية للزراعة / الأمن الغذائي. تحديد وتقييم الإجراءات التنظيمية المتعلقة باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة. تصميم وتنفيذ دليل السياسات بشأن الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية. أخذ تنظيم "لجنة المجموعات الزراعية" بعين الاعتبار والذي يجري إعداده من قبل وزارة التخطيط.	170	- إعداد تقرير تحليل الفجوة في السياسات وتقديمه خلال السنة الأولى.(2016) خط الأساس: 0 / الهدف :تقرير تحليل فجوة سياسات واحد على الأقل. - وضع دليل السياسات الشامل في السنة الأولى.(2016) خط الأساس: 0 / الهدف :إعداد دليل سياسة شامل واحد على الأقل. - زيادة عدد التشريعات التي تمت مراجعتها لإدماج الزراعة المستدامة. خط الأساس: 0 / الهدف : مراجعة تشريعين اثنين على الأقل.		المؤسسة المشرفة :.وزارة الزراعة، الشركاء: •وزارة البيئة •المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي •وزارة المياه والري •غرفة تجارة الأردن •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •اتحاد المزارعين الأردنيين

2	اعتماد سياسات الاستثمار الزراعي لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية الزراعية.	تقييم الفجوات في سياسة الاستثمار. تحسين الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة في المناطق الريفية. تطوير برامج وخطط التسويق دعم صغار المزارعين وتعزيز الزراعة العضوية في الأردن بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المستدامة ذات الإمكانات العالية في السوق	120	تقديم تقرير تحليل الفجوات الاستثمار. خط الأساس: 0 / الهدف:1. إعداد وتقديم تقرير واحد على الأقل لتحليل الفجوات في الاستثمار تقديم تقرير تحليل الفجوات في الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري خط الأساس: 0 / الهدف: 1. إعداد وتقديم تقرير واحد على الأقل لتحليل الفجوات في الموارد المائية والاستثمارات في كفاءة نظام الري. حجم الاستثمارات في المناطق الريفية، خط الأساس: 0 / الهدف :مشروعان على الأقل وضع برامج وخطط تسويقية جديدة خط الأساس: 0 / الهدف :برامج وخطط تسويقية جديدة عدد 2 على الأقل حصة المزارع العضوية من إجمالي الدخل الزراعي. الهدف: 10%		المؤسسة المشرفة: وزارة التخطيط / ديف الشركاء: •وزارة الزراعة •هيئة الاستثمار الأردنية • ACC •وزارة المالية •بنك تمويل المشاريع الصغيرة •سلطة منطقة العقبة الاقتصادية •المنظمات غير الحكومية
3	وضع أحكام الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعميمها في سياسات استخدام الأراضي العامة / تخطيط استخدام الأراضي والتي تحدد الاستخدام	تصميم وتنفيذ دراسة لتقييم مستوى التنسيق بين المجلس الأعلى للتنظيم (تخطيط استخدام الأراضي) في وزارة الشؤون البلدية من جهة، وبين	70	إعداد دراسة / مشروع مركز لتقييم مستوى التنسيق بين المجلس الأعلى للتنظيم (تخطيط استخدام الأراضي) في وزارة		المؤسسة المشرفة: دائرة الأراضي والمساحة الشركاء: •وزارة الزراعة

	الأمثل للأراضي من أجل تحقيق أعلى عائد وأولوية استخدام للأراضي الزراعية.	وزارة الزراعة (دائرة الأراضي والري (قطاع استخدام الأراضي) ووزارة البيئة (وخاصة شعبة الإدارة المستدامة للأراضي المنشأة حديثا) من جهة أخرى.		الشؤون البلدية من جهة، وبين وزارة الزراعة (دائرة الأراضي والري (قطاع استخدام الأراضي) ووزارة البيئة (وخاصة شعبة الإدارة المستدامة للأراضي المنشأة حديثا) من جهة أخرى خط الأساس: 0 / الهدف :دراسة / مشروع تقييم مركز واحد على الأقل		•وزارة البيئة •وزارة الشؤون البلدية •المركز الجغرافي الملكي الأردني •وزارة المياه والري •المنظمات غير الحكومية •مراكز البحوث
4	تشجيع سياسات "التمويل الأخضر" في مجالات الزراعة والاستهلاك والإنتاج الغذائي عن طريق تيسير الحصول على القروض والمنح للمزارعين ومنتجي الأغذية من أجل زيادة عدد الأنشطة والمشاريع الزراعية والصناعات الغذائية المستدامة إلى أقصى حد ممكن، واستحداث أدوات مالية لصالح ممارسات الزراعة المستدامة وتصنيع الأغذية مثل إلغاء أو تخفيض الإعانات "الضارة" على استهلاك المياه والطاقة، وتوفير الحوافز للممارسات البيئية الجيدة مثل الإدارة المتكاملة للآفات والزراعة العضوية، والإعفاء الضريبي/ خفض الضرائب على الزراعة المستدامة / أصحاب مشاريع الزراعة العضوية الخضراء . إزالة الحوافز المتعلقة بتعرفة المياه المستخدمة للزراعة من أجل الحفاظ على استدامة موارد المياه السطحية والجوفية ووضع حوافز لاستخدام البذور المقاومة للجفاف وحوافز لنظام الري بالتنقيط (التركيز على إنتاجية المياه بدلا من زيادة العائد لكل وحدة المساحة).	إجراء دراسة وطنية عن الأدوات المالية المستخدمة لتشجيع الزراعة المستدامة. إجراء حملة توعية تستهدف وكالات الإقراض للتمويل الأخضر لتوفير الحوافز للزراعة المستدامة (السياسات أو الإجراءات).		زيادة عدد حملات التوعية التي تستهدف وكالات الإقراض للتمويل الأخضر لتوفير حوافز للزراعة المستدامة خط الأساس: 0 / الهدف :حملة توعية واحدة على الأقل تستهدف وكالات الإقراض للتمويل الأخضر زيادة عدد الشركات المعتمدة كزراعة / صناعة أغذية خضراء .الهدف: زيادة بنسبة 10% نسبة القروض الخضراء من إجمالي القروض الزراعية الهدف: زيادة نقدية بنسبة 10%	برنامج الإقراض الأخضر التابع للوكالة الفرنسية للتنمية	المؤسسة المشرفة: وزارة التخطيط الشركاء: •وزارة المالية الجمعية العلمية الملكية • •الجامعات •هيئة الاستثمار الأردنية •المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي

5	الإسراع في تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ والمواصفة القياسية الأردنية رقم 2007/1750 للأغذية المنتجة عضويا؛ وقانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها لعام 2009؛ الزراعة العضوية وفقا للقانون (2011) وتعديلاته لعام 2014، وخطة العمل الوطنية العضوية (2009-2014) وغيرها، ووضع اللمسات الأخيرة على إطار العمل القانوني والتنظيمي للزراعة العضوية والموافقة عليها، مع الأخذ في الاعتبار مدى توافقه مع المعايير الدولية و الظروف الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الزراعة العضوية والمحافظة على الموارد البيئية من التدهور وتعزيز معايير الإنتاج العضوي والصحة الغذائية كأدوات ذات الأولوية وحظر الكائنات الحية المعدلة وراثيا.	تقييم جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة وإنتاج الأغذية المستدامة من عملية التحديث والمراجعة المحتملة في المستقبل القريب (على سبيل المثال: قانون الأغذية رقم 2001/79؛ المواصفة القياسية الأردنية رقم 2007/1750 للأغذية المنتجة عضويا؛ قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها لعام 2009؛ لائحة الزراعة العضوية الصادرة في عام 2011، وخطة العمل الوطنية (2009-2014)، إلخ؛ تقييم حالة تقنين/ حظر الكائنات الحية المعدلة وراثيا.	90	مراجعة وتحديث عدد من القوانين واللوائح المتعلقة بالزراعة وإنتاج الأغذية المستدامة لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ خط الأساس: 0؛ الهدف: 2 تم تقييم ومراجعة وثيقتين قانونيتين تنظيميتين على الأقل. زيادة نسبة الأراضي الزراعية المستدامة إلى إجمالي الأراضي الزراعية. خط الأساس: 5٪؛ الهدف:10٪ زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في البطاقات الخضراء وخطط التسمية البيئية الأخرى؛ خط الأساس: 5٪؛ الهدف: 20٪		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •منظمات الطاقة المتجددة •مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
6	وضع خطط لمراقبة الجودة والتتبع ومواءمة المعايير وإصدار شهادات الاعتماد التي تؤكد الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية ومراجعة المعايير الأردنية وضمان التوافق مع النظم الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة وتعزيز إعادة تأهيل المهارات الوطنية لأغراض الفحص والاعتماد تشجيع الهيئة الوطنية لإصدار شهادات الاعتماد على إصدار الشهادات العضوية.	تعيين هيئة وطنية لترخيص وإصدار شهادات الاعتماد للزراعة العضوية. إجراء دراسة تقييمية لوضع العلامات البيئية القائمة.		إنشاء هيئة وطنية لاعتماد الزراعة العضوية / المستدامة خط الأساس: 0؛ الهدف:1 إجراء دراسة تقييمية لبرامج وضع العلامات البيئية القائمة خط الأساس: 0؛ الهدف:1		المؤسسة المشرفة:مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية الشركاء: •وزارة الزراعة •المنظمات غير الحكومية
7	تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة للمنتجات الزراعية والغذائية.	وضع تعليمات اعتماد المشتريات العامة المستدامة للقطاع. إطلاق حملة توعية للترويج للمشتريات العامة المستدامة في الزراعة / قطاعات الإنتاج الغذائي		نسبة المشتريات العامة المستدامة من إجمالي المشتريات. الهدف: 50٪		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي •وزارة البيئة •وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الهدف التشغيلي 2: ترسيخ الابتكار والمعرفة والترويج لأفضل الممارسات والتقنيات البيئية في جميع مراحل دورة حياة الزراعة / الإنتاج الغذائي من تخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بالزراعة) والإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة، والحصاد، وتجهيز الأغذية، مما يتيح الإدارة الفعالة للموارد والتقليل من الآثار البيئية						
1	اعتماد وتنفيذ أحكام الأطر الوطنية المحددة لتخطيط استخدام الأراضي (فيما يتعلق بممارسات الإدارة الزراعية)، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للآفات، إلخ مثل ضبط ودمج السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والإجراءات ذات الأولوية المقترحة في **خطة العمل الوطنية المكيفة لمكافحة التصحر في الأردن للفترة 2015-2020** (ذات الاستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)	التنفيذ المتكامل للاستراتيجيات وخطط العمل القائمة المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للآفات، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، إلخ.	200	إقامة مشروع ضخم للتنفيذ المتكامل للاستراتيجيات وخطط العمل القائمة المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للآفات، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وغيرها. خط الأساس: 0؛ الهدف: 1 خفض استخدام المبيدات (الهدف بنسبة 10٪) خفض استخدام الأسمدة الكيماوية (الهدف بنسبة 10٪) خفض استخدام المخلفات الكيميائية في السلسلة الغذائية (الهدف بنسبة 10٪)		المؤسسة المشرفة: دائرة الأراضي والمساحة الشركاء: •الجامعات •وزارة الزراعة •وزارة البيئة •المنظمات غير الحكومية •وزارة الشؤون البلدية •وزارة التربية
2	اعتماد مخططات الممارسات الزراعية الجيدة من أجل الاستفادة المثلى من الموارد المختلفة اللازمة (المياه والأرض والطاقة والأسمدة ومبيدات الآفات ومنتجات وقاية النباتات) في المناطق الزراعية وبما يتماشى مع تعليمات النظام البيئي (إيكاب)[22] والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية .وينبغي أن تشمل الإجراءات جميع مراحل دورة حياة الزراعة وإنتاج الأغذية من مدخلات المواد الخام إلى النفايات (مثل نفايات المزارع الحيوانية والمشاتل الزراعية ومعاصر الزيتون وما إلى ذلك) بما في ذلك التحكم في كمية المياه المستخرجة من الآبار لمنع الملوحة واستخدام مياه الصرف الصحي في المناطق القريبة	وضع برامج موجهة لتعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. إجراء حملة توعية لتشجيع المزارعين على تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. دعم مشروع التشجير الوطني	150	وضع برنامج موجه نحو تعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة (خط الأساس: 0؛ الهدف : 1) تخطيط وتنفيذ حملة توعية لتشجيع المزارعين على تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة (خط الأساس: 0؛ الهدف: 1) انخفاض كمية المياه المستخدمة للري بشكل غير فعال (الهدف		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •وزارة المياه والري •وزارة التنمية الاجتماعية •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •وزارة الطاقة والثروة المعدنية •المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي

[22] إيكاب هي اختصار لنهج النظم البيئية (الاختصار كما ورد في سياق الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) وخطة عمل البحر المتوسط (MAP) ؛ انظر أيضا EsA)

	من محطات المعالجة ولمحاصيل العلف النباتية أو أي محاصيل أخرى لا يستهلكها الإنسان مباشرة، وضمان استيفاء مياه الصرف الصحي للمعايير الدولية . الحد من ضخ المياه الجوفية لضبط المستويات لمنع تلوث المياه والتربة بسبب الإفراط في الاستخراج . تعزيز نظم الري التي تعمل بالطاقة المتجددة.				25٪) انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك (الهدف 25٪) انخفاض انبعاثات المبيدات أو الأسمدة إلى الأراضي (الهدف 25٪)) (الوزن الكلي المطبق بالكيلوجرام).		
3	اعتماد تقنيات جديدة ومبتكرة على أساس نهج دورة الحياة، بما في ذلك التحكم في تدفق المواد. توسيع نطاق مسؤولية المنتجين والتصميم الصديق للبيئة في تجهيز المواد الغذائية وتعبئتها وتغليفها.	وضع برامج موجهة لتعزيز وتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة وإدارة ما بعد الحصاد وضع برنامج لإعادة تدوير نفايات تجهيز الأغذية	70	زيادة عدد المزارعين الذين ينفذون الممارسات الزراعية الجيدة) الهدف: 10٪ انخفاض كمية مبيدات الآفات الهدف 25٪ انخفاض خسائر ما بعد الحصاد T 25)٪.(انخفاض نفايات تجهيز الأغذية الهدف 25٪		المؤسسة المشرفة: مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •المنظمات غير الحكومية

4	تقليل نفايات الموارد وهدر الأغذية في جميع مراحل دورة حياة الأغذية وتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة والسماد من النفايات الغذائية القادمة من أجزاء تم جمعها بشكل انتقائي من النفايات البلدية والنفايات العضوية الزراعية وتطوير مبادرات مخصصة تركز على جمع البلديات بشكل منفصل للنفايات العضوية والسماد وإنتاج الطاقة وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري.	إنشاء أنظمة فصل النفايات وإعادة تدويرها بدءا من أسواق الجملة للفواكه والخضار.	50	خفض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك (الهدف: 25٪) زيادة كمية السماد الناتج من النفايات العضوية والنباتية والحيوانية (الهدف: 25٪)		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •وزارة البيئة •أمانة عمان الكبرى •وزارة الشؤون البلدية •المنظمات غير الحكومية •الجامعات
التشغيلي 3: توعية وتثقيف منتجي الأغذية وتجار التجزئة والمستهلكين، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق الملائمة، وتعزيز الاستدامة في جميع أنحاء سلاسل القيمة الزراعية وإدارة إنتاج الأغذية، وكذلك تجهيز وتوزيع الأغذية						
1	دعم تطوير سلاسل القيمة الوطنية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي ذات الأولوية ذات الإمكانيات العالية في السوق وتضمن	مراجعة خطط التصدير الأخضر الوطنية وتحديد المنتجات ذات الإمكانيات العالية في السوق. تحديد المجالات الرائدة لإمكانات السوق العالية مع التركيز على أنظمة النقل الفعالة.	300	إقامة مشروع لتقييم ومراجعة خطط التصدير الخضراء الوطنية وتحديد المنتجات ذات الإمكانات العالية في السوق. (خط الأساس : 0؛ الهدف: 1)		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •وزارة البيئة •المركز الوطني للبحث

	التحول نحو إنتاج أكثر استدامة مع زيادة مكاسب العمالة والدخل للمنتجين المحليين	إقامة المعارض من أجل تشجيع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المستدامة.		تحديد المناطق ذات الإمكانيات العالية في السوق. (خط الأساس : 0؛ الهدف: 1) تحديد نظام إدارة ما بعد الحصاد والنقل بشكل مناسب (خط الأساس: 0؛ الهدف: 1)		والارشاد الزراعي •اتحاد المزارعين
2	تشجيع وضع العلامات على المنتجات الزراعية العضوية المستدامة والأغذية المنتجة محليا (بما في ذلك المنتجات والأغذية الزراعية العضوية والمنتجات المباعة في نفس منطقة إنتاجها ((zero-kilometer products ومنتجات التجارة العادلة.	إنشاء هيئات وطنية لوضع العلامات (هيئة إصدار شهادات الاعتماد). تنظيم فعاليات ترويجية وحملة توعية للزراعة العضوية. توفير التدريب اللازم على إصدار شهادات الاعتماد.	200	زيادة عدد المزارعين / المنتجين المعتمدين الذين يحققون المعايير البيئية ومعايير الزراعة العضوية... الخ. (الهدف: 25%) زيادة عدد المنتجات والخدمات المعتمدة في خطط وضع العلامات الخضراء وخطط التسمية البيئية الأخرى (الهدف: 25%).		المؤسسة المشرفة: وزارة الزراعة الشركاء: •وزارة البيئة •المنظمات غير الحكومية •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •الجامعات •وزارة التربية
3	تحسين القاعدة المعرفية وبناء نظام معارف إقليمي مشترك (متوسطي) للمنظمات البحثية المعنية والمنتجين وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.	الاستفادة من نظم المعلومات الوطنية (NAIS) الخاص بوزارة الزراعة ، وما إلى ذلك ونظام المعلومات البيئية المشتركة الإقليمي (SEIS) وما إلى ذلك. تحديد دعم محدد لتعزيز منصة التعاون الوطني لتقاسم نظم المعرفة اعتماد استراتيجية "ماذا عليك أن تزرع" الزراعية وجميع أنواع النباتات التي تناسب المناخ والجفاف وندرة المياه في الأردن.	125	إنشاء اتصال مع نظم المعلومات الوطنية لوزارة الزراعة، وغيرها) ونظام المعلومات البيئية المشتركة الإقليمي وغيرها (خط الأساس: 0، الهدف: 1) إعداد دراسة لتحديد دعم محدد لتعزيز منصة التعاون الوطني لتقاسم نظم المعرفة (خط الأساس: 0، الهدف: 1)		المؤسسة المشرفة: دائرة الإحصاءات العامة الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •المنظمات غير الحكومية
4	إقامة شبكات لمزارع الزراعة العضوية في الأردن وربطها بمنصات / مرافق التواصل الخاصة بالصناعات المستدامة القائمة (مثل شبكة الاستدامة	إنشاء منصة شبكة لتنسيق أنشطة منظمة الزراعة العضوية التي سيتم استضافتها لدى وزارة الزراعة أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة		إنشاء منصة شبكة في وزارة الزراعة لتنسيق أنشطة منظمة الزراعة العضوية (خط الأساس: 0، الهدف: 1)		المؤسسة المشرفة: دائرة الإحصاءات العامة الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •المنظمات غير الحكومية

	الصناعية الأردنية[23])، بالإضافة إلى مراكز الإرشاد لتمكين التواصل الواسع وتبادل الدروس المستفادة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وقصص النجاح في المنتجات الزراعية المستدامة وقطاع الأغذية (بما في ذلك الزراعة العضوية والمستدامة).					
5	إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية (من خلال إنشاء أقسام / مناهج خاصة في الجامعات) وحملات رفع الوعي الوطني والإقليمي حول الزراعة العضوية وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وضمان المشاركة العامة في إنتاج واستهلاك الأغذية المستدامة ومنتجات الزراعة والأغذية المحلية، إلى جانب الحد من النفايات الغذائية.	إعداد دليل إرشادات بما في ذلك برامج المعلومات والتعليم بشأن الزراعة العضوية وفائدتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تطوير المناهج في الجامعات من أجل الزراعة المستدامة / الزراعة العضوية	50	زيادة عدد ورشات العمل بشأن الزراعة المستدامة / الزراعة العضوية (الهدف: 10%) زيادة عدد المنشورات والمواد الصحفية والمحاضرات والرحلات الميدانية والجولات (الهدف: 10%) وضع برامج تعليمية / مناهج دراسية بشأن الزراعة العضوية وفائدتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (خط الأساس: 0، الهدف: 1)		المؤسسة المشرفة: وزارة التربية الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •الجامعات •نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية •المنظمات غير الحكومية •وزارة التنمية الاجتماعية
6	تعزيز نظم المعلومات للمنتجات ذات الصلة بالمعايير الطوعية (سياسات المستهلك) وإنشاء حملة توعية للمستهلكين لتعزيز النظم الغذائية المستدامة مع الدعوة إلى ضرورة زيادة استهلاك الخضروات الطازجة والفواكه والحبوب قبل استهلاك اللحوم (السياسات الصحية).	إعداد منشورات تحتوي على معلومات لتشجيع استهلاك الخضراوات الطازجة والفواكه والحبوب الطازجة قبل استهلاك اللحوم. إقامة منتدى لتجار التجزئة حول المنتجات والخدمات المستدامة.		استكمال النشرة التي تحتوي على معلومات لتشجيع استهلاك الخضار والفواكه والحبوب الطازجة قبل استهلاك اللحوم (خط الأساس: 0، الهدف: 1)		المؤسسة المشرفة: نقابة المهندسين الزراعيين الأردنية الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الزراعة •الجامعات •المنظمات غير الحكومية •وزارة التنمية الاجتماعية

[23] شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات .وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
1	اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق سياسة وإطار تنظيمي مناسبين - مراجعة استراتيجيات النقل الوطنية وخططها التنفيذية في ضوء خطة العمل الجديدة لقطاع النقل المستدام في الإنتاج والاستهلاك، وإعادة مواءمة أحكامها الرئيسية مع الهدف الاستراتيجي الجديد للنقل المستدام في الأردن. - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اشتمال قوانين ولوائح حماية البيئة والنقل الجديدة على الأحكام والتدابير اللازمة لدعم نظم النقل المستدامة والتي تشمل ما يلي: 1.تعزيز التنقل المستدام من خلال زيادة حصة نظام النقل العام، وزيادة	- جعل تطوير النقل العام الفعال وإصلاح قطاع النقل أولوية وطنية عليا إلى جانب جميع السياسات والقوانين ذات الصلة - التأكد من توافق مشروع القانون الجديد للنقل مع الأهداف الوطنية في مجال الاستدامة ومع الاتجاه الاستراتيجي الجديد نحو تحقيق اقتصاد أخضر - ضمان اتباع نهج أكثر تكاملا في التخطيط والتصميم للمشاريع - ضمان إنشاء آلية أفضل للتعاون والتنسيق من خلال إطار قانوني منقح جيدا من شأنه أن يوزع أدوار ومسؤوليات واضحة على جميع الأطراف المعنية (إنشاء آلية للتعاون والتنسيق بموجب القانون) - تحسين التنسيق بين صانعي السياسات ذوي الصلة من خلال إنشاء نظام فعال للتنفيذ بموجب القانون		<u>خط الأساس</u> هناك عدد من الثغرات التنظيمية التي تحتاج إلى معالجة من حيث عدم وجود بعض القوانين والأنظمة الضرورية .وفي حالات أخرى، هناك قوانين وأنظمة ولكن لا يتم توضيحها بشكل جيد لتحقيق هدف محدد واضح يتطابق مع الهدف الاستراتيجي المعلن عنه بوضوح في رؤية الأردن 2025 "نحو اقتصاد أخضر مستدام في الأردن" قانون حماية البيئة (القانون الحالي رقم 52 لعام 2006) أتاح القانون البيئي الجديد لوزارة البيئة نطاقا أوسع لتغطية جميع المجالات المتعلقة بالبيئة (التدقيق البيئي، تقييم الأثر البيئي، فحص البيئة، تقييم الآثار البيئية، إدارة النفايات الصلبة)	المجلس الأعلى للنقل الجديد نظام النقل الذكي الجديد بنك المعلومات الجديد للنقل في الأردن	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: • وزارة البيئة • لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية • مجلس التنمية الاجتماعية والاقتصادية • اللجنة العليا للاقتصاد الأخضر في رئاسة الوزراء • وحدة الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة • لجنة التنمية المستدامة التي تقودها وزارة التخطيط • جميع الوزارات التنفيذية المعنية • اللجان أو المجالس الوطنية الأخرى ذات الصلة التي تدعم النقل المستدام والبيئة النظيفة • السلطات المحلية بما في ذلك جميع البلديات

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	نسبة المواطنين الذين يمتلكون المركبات الكهربائية (التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة) و / أو السيارات الهجينة 2.تحديد الحد الأدنى من متطلبات المواصفات اللازمة لضمان أقل انبعاثات للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث والحد من الضرر على البيئة والصحة العامة، بالإضافة إلى مصادر التلوث الأخرى الناجمة عن أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون والهيدروكربونات وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين 3. إدراج مبادئ الاستدامة والمواصفات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية 4. وضع معايير المركبات وانبعاثات المحركات وآليات الفحص 5. وضع المواصفات اللازمة للفحص الفني للمركبات وأنواع المحركات المسموح بها في السيارات المستوردة لضمان مستوى معين من الانبعاثات للحفاظ على البيئة وضمان استدامة الاستهلاك والإنتاج في قطاع	- مراجعة جميع القوانين والأنظمة المتعارضة وتوفير حلول سريعة من خلال اتفاقيات مع الوزارات التنفيذية والأطراف ذات العلاقة لتعديل أي عقبات قانونية مراجعة الإطار القانوني في ضوء الثغرات التي تم تحديدها تقديم الحلول إما من خلال القوانين الجديدة ذات الصلة بقطاع النقل أو بإصدار مواد جديدة لتغطية الثغرات القائمة. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات واضحة ومباشرة لضمان قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بتنفيذ التحديث الرابع لمنشآتها لتشمل وحدة إزالة الكبريت من أجل تقليل كمية الكبريت في الديزل (مثل قانون حماية البيئة، وقانون النقل) إصدار تعليمات عن الفحص الفني للمركبات، وتعليمات إدارة زيوت الوقود الصادرة في عام 2014		**قانون النقل** (القانون رقم 89 لعام 2003) التوجيهات للوزارة بتحديد مسؤولياتها في إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل محدودة جدا وغير فعالة، وتفتقر إلى توجيه واضح حول مجموعة الأهداف التي يتعين تحقيقها في هذا الصدد. **قانون الطرق رقم 24 لسنة 1986** المادة (أ) و (6) في قانون الطرق رقم 24 لعام 1986 وينص القانون على أن وزارة الأشغال العامة هي المسؤولة عن الإشراف على بناء الطرق خارج المناطق المنظمة وصيانتها لضمان كفاءتها وتوفير أقصى قدر من السلامة في الاستخدام وتزويدها بإشارات المرور وتركيب أي لوحات أو إعلانات. الوزارة مسؤولة عن إجراء الدراسات والبحوث العلمية والتقنية التي تهدف إلى تطوير		والمجالس المحلية • سلطة منطقة العقبة الاقتصادية • برنامج الأمم المتحدة للبيئة / معهد النمو الأخضر العالمي والوكالات الدولية الداعمة الأخرى ذات الصلة • وزارة النقل • وزارة الأشغال العامة والإسكان • هيئة تنظيم النقل البري • القطاع الخاص • الوزارات التنفيذية • وزارة الطاقة •هيئة تنظيم الطاقة والمعادن في الأردن

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	النقل 4. تعزيز معايير الجودة الأردنية لانبعاثات الوقود والعوادم ودعم ذلك من خلال الرقابة والتنفيذ. 5. ضمان اتخاذ إجراءات رقابة صارمة على صيانة المركبات للسيطرة على التلوث الذي تسببه المركبات التي لم يتم إجراء صيانة مناسبة لها 6. فرض إجراءات صارمة وعواقب تنفيذ القانون على مصادر التلوث الأخرى الناجمة عن وسائل النقل مثل التلوث الضوضائي ومراجعة الحد الأدنى المقبول وهو 90 ديسيبل (الذي يعتبر مرتفعا بالمعايير الدولية) لفرض معيار أفضل جديد يسمح بتلوث ضوضائي أقل 7. التأكد من إدارة السياسات السليمة المتعلقة بالنفايات الصلبة وغيرها من أنواع النفايات الناجمة عن كافة وسائل النقل بشكل صحيح وإنفاذها من خلال الوسائل المناسبة - إنشاء ودعم بيئة أكثر تمكينا لإرساء الاستدامة والحفاظ عليها في قطاع النقل واستخدام موارد النقل بشكل مستدام من خلال الخطط	بموجب المادة 4 \ د من قانون حماية البيئة، وقانون الطاقة، وتخطيط قوانين المدن والقرى، وقانون الطرق، وقانون البلديات) مع مراعاة توافقها مع المعايير الدولية والظروف الوطنية بحيث تشير هذه القوانين صراحة إلى الأحكام والأهداف المراد تحقيقها من أجل السيطرة على الأثار السلبية لقطاع النقل أو تخفيفها. تحسين معايير الجودة الأردنية لانبعاثات الوقود والعادم ودعم ذلك بالرقابة والتنفيذ، دعم نقل البضائع والخدمات اللوجستية: مثل ميناء عمان الجاف ومركز اللوجستيات والتي سيتم تطويرها كمراكز لخدمات للسائقين والمركبات (صيانة)، ومناطق خدمة الشاحنات (خدمات للسائقين والمركبات قرب الحدود)، والموانئ الجافة والمناطق الصناعية، وفرض رسوم تسجيل أعلى على الشاحنات القديمة و / أو تحديد القيود المفروضة على العمر		الطرق ورفع مستواها إلى المواصفات والمعايير الدولية وإنشاء المراكز والمختبرات اللازمة للقيام بذلك. **قانون البناء (القانون رقم 13 لعام 1987)** تنص المادة 40 من قانون البلديات رقم (13) لعام 2011 على مسؤوليات البلديات في تخطيط المدن وبناء الطرق بما في ذلك إعداد مواصفات الطرق والصيانة وتوفير جميع الخدمات ذات الصلة لهذه الطرق كي تكون وظيفية وفعالة. فيما يلي القوانين ذات الصلة التي يلزم إقرارها لتمكين جميع الجهات ذات العلاقة من النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية الموجهة نحو التنمية المستدامة وتحقيق اقتصاد أخضر		

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	والبرامج الوطنية مع التركيز على الخطط والممارسات التي تهدف إلى زيادة نسبة المسافرين عبر وسائل النقل العام ونسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة و / أو سيارات هجينة بالنسبة إلى مجموع السكان .	التشغيلي، وتحسين عمليات فحص السيارات. - تمكين السلطات المحلية والبلديات ومنحها مزيدا من السلطة لدعم تطوير وسائل النقل العام ودمج خطط التنقل مع استخدام الأراضي والتخطيط الحضري		1. قانون النقل 2. قانون حماية البيئة 3. قانون إدارة النفايات الصلبة 4. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا توجد سياسات واضحة تعتمدها استراتيجيات الطاقة الجديدة لتحديد الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لضمان انبعاثات أقل للغازات الدفيئة من قبل قطاع النقل للسيطرة على التلوث وتخفيف الأضرار على البيئة والصحة العامة يبدو أن هناك نقصا في السياسات ذات الصلة المعتمدة حتى اللحظة من قبل وزارة البيئة أو وزارة الأشغال العامة لضمان المواصفات اللازمة للاستدامة في تصميم وبناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية. غياب السياسات أو الاستراتيجيات المتعلقة بنوع ومواصفات المحركات		

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
				المسموح بها في السيارات المستوردة **<u>الهدف</u>** -أن تكون جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة نافذة وفعالة للتنفيذ بما في ذلك: قانون النقل، وقانون حماية البيئة، وقانون إدارة النفايات الصلبة، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص -أن تكون اللجان والمجالس الوطنية فعالة في تنفيذ القرارات ذات الأولويات الوطنية -اتخاذ عدد من القرارات ذات الصلة من قبل مجلس الوزراء لإنفاذ الإجراءات اللازمة نحو الحاجة الملحة لتطوير نظام فعال للنقل العام يكون مستداما وفعالا من حيث التكلفة - اكتمال وتشغيل نظام النقل		

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
				الذكي الذي يجري تطويره حاليا من قبل وزارة النقل وهيئة تنظيم النقل البري. <u>مؤشرات الأداء الرئيسية</u> زيادة نسبة المسافرين بوسائل النقل العام زيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون سيارات صفرية الانبعاثات أو سيارات هجينة انخفاض كمية الانبعاثات من المنتج إلى الأرض أو الهواء أو الماء (أو المواد التي يمكن استخدامها معه) انخفاض كمية الغازات الدفيئة المنبعثة من المركبات		
2	إيجاد الأدوات اللازمة (الاقتصادية والتطوعية) لدعم وتحفيز نظام النقل المستدام للأردن تطوير حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تعزيز وسائط نقل أكثر	توفير الأدوات الاقتصادية اللازمة الموجهة نحو تشجيع النقل العام والسيارات الكهربائية والهجينة التي تعمل بالطاقة المتجددة، وسيارات الإيجار الخضراء ونظام النقل النظيف		<u>خط الأساس</u> هناك عدد قليل من الأدوات التي تدعم نظام النقل المستدام	خطة عمل كفاءة الطاقة الوطنية (NEE) التي تحدد العديد من الإجراءات الأفقية والمشتركة بين القطاعات (الإعفاءات الضريبية	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة المالية •دائرة الجمارك

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	استدامة (على مستوى السياسة الوطنية)	استحداث أدوات مالية تدعم ممارسات النقل المستدامة، مثل إلغاء أو تخفيض الإعانات التي تعتبر "ضارة" على استهلاك الطاقة توفير حوافز للممارسات البيئية الجيدة، وهي الإعفاء / الخفض الضريبي، والممرات الخاصة، والمواقف المريحة لرجال أعمال النقل الأخضر المستدام وضع حوافز لزيادة نسبة الركاب المسافرين بوسائل النقل العام، وزيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون السيارات الكهربائية أو الهجينة وحوافز لمعايير الوقود منخفضة الكربون، وإضافات الوقود والاستخدام الفعال لأنظمة (موارد) الوقود		<u>الهدف</u> توفير الأدوات اللازمة التي تكفل وجود نظام نقل مستدام	للمعدات الموفرة للطاقة ومعدات الطاقة المتجددة، وتطوير شركات خدمات الطاقة، وبرنامج الإقراض الأخضر، والمناهج الجامعية). اللائحة رقم (10) المتعلقة بإعفاء أنظمة ومعدات الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة (2013) حيث تعفي هذه اللائحة منتجات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية. إنشاء لجنة تدرس طلبات الإعفاءات الخاصة بخطة التواصل الوطني الثالثة حول تغير المناخ في الأردن وتقوم برفع التوصيات إلى وزير الطاقة الذي يتخذ القرار النهائي، حيث يتم التعامل	•إدارة الضرائب •وزارة الطاقة •السلطات المحلية بما فيها جميع البلديات

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
					مع كل حالة على حدة، كما يدعو العديد من رجال الأعمال والمستثمرين إلى توفير عملية أكثر بساطة وشفافية. قرار مجلس الوزراء الأخير بوقف واردات السيارات التي يتجاوز عمرها خمس سنوات يساعد على التخلص من المركبات القديمة، وهذا بدوره له تأثير إيجابي على البيئة. خطة التواصل والتعلم والتوعية الوطنية الثالثة (TNC) المبادرات التطوعية بناء مبادرات أكثر أمنا للطرق تشجيع مبادرة السيارات	

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
					الهجينة والمركبات الكهربائية	
3	ضمان إنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة (يتم فيها تحديد المسؤوليات بشكل سليم وإجراء عملية الرقابة وتعمل فيها جميع الجهات الفاعلة بطريقة منسقة) ضمان قدرة المنشآت المؤسسية الجديدة على تعميم أحكام نظام النقل ذات الاستهلاك والإنتاج المستدامين			<u>خط الأساس</u> يعتبر قطاع النقل أحد القطاعات المجزأة ويفتقر إلى إنشاء مؤسسي فعال يدعم تنفيذ الخطط الوطنية السليمة <u>الهدف</u> وضع مخطط مؤسسي فعال لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية داخل القطاع لضمان التنسيق والتعاون في وضع السياسات وفي تنفيذ الخطط وبرامج التنمية ذات الصلة		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية •وجميع الأطراف المعنية المحددين هم شركاء رئيسيون في هذا المجال
4	ضمان المراجعة والتحديث المستمرين للسياسات وإنشاء المؤسسات وتنظيم القطاع والأدوات الاقتصادية وغيرها من الأدوات لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في نظام النقل ينبغي أن تساعد هذه المراجعة واضعي السياسات والأطراف المعنية	فرض التنسيق والتعاون الوثيقين بين جميع الأطراف ذات الصلة لضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ الأهداف المحددة وفي التنفيذ الناجح للبرامج ذات الصلة لدعم إنشاء نظام نقل مستدام		<u>خط الأساس</u> لا يوجد نظام للرقابة والمراجعة <u>الهدف</u> إنشاء نظام فعال للرقابة والتقييم لتوفير قطاع نقل مستدام		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •المظلة الوطنية لقطاع النقل •يمكن إنشاء مجلس أعلى جديد للنقل

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	على إجراء تحسينات منتظمة لضمان تحقيق الأهداف العامة بفعالية وكفاءة					
5	دمج وتنسيق الخطط الوطنية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي والبنية التحتية للنقل العام مع خطط النقل / سياسات التنقل الحضرية	هناك حاجة إلى مراجعة الإطار القانوني والسياسي القائم فيما يتعلق بالتخطيط الحضري وتحديد الثغرات في القوانين والأنظمة وفي السياسات التي ستفرض التنفيذ الصارم للسياسات المصممة تصميما جيدا والتي تكفل الاستخدام السليم للأراضي والتخطيط الحضري للوصول إلى الأهداف النهائية للنقل والتنقل المستدامين للمواطنين		<u>خط الأساس</u> هناك قوانين تحكم التخطيط الحضري لم يتم تنفيذها بفعالية		المنظمة المشرفة: وزارة الشؤون البلدية الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية (وزارة النقل، وزارة الإسكان والأشغال العامة، وزارة الشؤون البلدية، وزارة البيئة) •السلطات والبلديات المحلية •سلطة منطقة العقبة الاقتصادية •مجلس الأردن للمباني الخضراء •والجمعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة •الوكالات الداعمة الدولية
6	تأمين الموارد المالية المستدامة من خلال الأحكام القانونية لضمان التمويل الكافي لتطوير نظام نقل سليم في الأردن وضمان الاستدامة وخدمة	إعادة توجيه جميع موارد تعرفات الطاقة ذات الصلة لدعم تطوير وسائل النقل العام السليمة التي ستكون في صميم أي نظام للنقل		<u>خط الأساس</u> عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لدعم نظام النقل		المنظمة المشرفة: وزارة المالية الشركاء: •وزارة النقل

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	المصالح الوطنية الشاملة في مخططات ذات تكلفة معقولة	المستدام تيسير الوصول إلى القروض والمنح لخطط وأنشطة النقل المستدامة تعزيز "التمويل الأخضر" للنقل الأخضر. إنشاء صندوق استئماني للنقل العام يتم تمويله من الضرائب على الوقود، تشجيع التمويل المشترك لتقنيات النقل الأخضر بما في ذلك المركبات لتحقيق أكبر عدد ممكن من أنشطة النقل المستدامة والمشاريع والبنية التحتية.		الفعال والمستدام <u>الهدف</u> هناك موارد مالية كافية لدعم نظام نقل مستدام قادرة على تحقيق رؤية الأردن 2025		•وزارة التخطيط والتعاون الدولي •وزارة البيئة •المؤسسات المالية المحلية •مجتمع البنوك المحلية •الوكالات المانحة والبنوك الدولية ووكالات التمويل
7	وضع أسس صلبة لإقامة شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في مشاريع النقل المستدام لمساعدة القطاع الخاص على المساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستقبلية لقطاع النقل سواء من خلال الاستثمار في تطوير مشاريع البنية التحتية أو من خلال تقديم خدمات تشغيلية (مثل المراكز اللوجستية ومشاريع الموانئ الجافة.(	توفير إطار قانوني متين للشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بقطاع النقل. وضع تنظيم لشحن السيارات الكهربائية لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية للشحن بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة لمحطات الشحن.		<u>خط الأساس</u> أخفق الإطار القانوني القائم والوضع العام في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو المستثمرين المحليين إلى المشاريع المشتركة في مشاريع النقل العام الرئيسية		المؤسسة المشرفة: وزارة المالية / وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشركاء: •وزارة البيئة •هيئة تنظيم النقل البري •الوزارات التنفيذية •جميع الهيئات العامة

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
		تحديد المشاريع التي يحتمل أن تكون جذابة من حيث عائدات الإيرادات واتخاذ الخطوات اللازمة لجذب المستثمرين المحتملين من خلال تقديم حوافز محددة من شأنها أن تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل في الأردن		<u>الهدف</u> تنفيذ جميع مشاريع النقل العام الرئيسية وفقا للخطط الوطنية في عام 2025		ذات الصلة •البنوك المحلية •المقاولون المحليون
8	تطوير الخدمات اللازمة لدعم تطوير نظام النقل المستدام	توفير الدعم لنقل البضائع والخدمات اللوجستية، مثل: - تطوير ميناء عمان الجاف والمركز اللوجستي كمراكز للخدمات للسائقين والمركبات (صيانة). - تطوير مناطق خدمة للشاحنات (خدمات للسائقين والمركبات بالقرب من الحدود والموانئ الجافة والمناطق الصناعية) -فرض رسوم تسجيل أعلى على الشاحنات القديمة و / أو تحديد		<u>خط الأساس</u> نوعية الخدمات المساندة المقدمة لقطاع النقل ليست كافية وتفتقر إلى المعايير الدنيا للسوق المطبقة في الدول المتقدمة <u>الهدف</u> توفير قطاع نقل مستدام يتم خدمته والحفاظ عليه بشكل جيد		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الأشغال العامة والإسكان •هيئة تنظيم النقل البري •شركات النقل والخدمات اللوجستية في القطاع الخاص

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين في قطاع النقل، والتشجيع على تنفيذ سياسات النقل منخفض الكربون، والتأكد من إدراج المواطنين في صميم سياسة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T)بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
		القيود المفروضة على العمر التشغيلي وتحسين عمليات فحص السيارات.				
9	تعزيز خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع النقل	إصدار تعليمات لجميع الجهات الحكومية ذات الصلة على غرار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الحالية لخفض النفقات التي تنفق على وسائل النقل الممنوحة للوزراء وكبار المسؤولين إدراج مواد خاصة في تعليمات الشراء لإعطاء الأولوية لأية نفقات تشكل جزءا من خطة النقل المستدام		نسبة تغطية وسائل النقل العام للموظفين الحكوميين كجزء من معايير التميز الإداري العام زيادة نسبة المؤسسات الحكومية التي تمتلك سيارات كهربائية أو سيارات هجينة وقامت بتركيب البنية التحتية للشحن		المنظمة المشرفة: وزارة النقل / وزارة المالية الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية •دائرة المشتريات •هيئة تنظيم النقل البري

قطاع النقل							
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية فى النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التى تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب فى قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته							
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	1.تبني ممارسات وتقنيات جديدة ومبتكرة في مجال الإدارة المستدامة للنقل استنادا إلى نهج دورة الحياة ستساعد هذه الممارسات على تحقيق ما يلي: - تطوير نظم النقل الجماعي - زيادة نسبة وسائط النقل منخفضة الكربون - تحسين كفاءة الطاقة - تقليل كمية الطاقة -خفض مدخلات الموارد الطبيعية في جميع مراحل دورة حياة مشاريع النقل بما في ذلك البنية التحتية للنقل واحتياجات إمدادات النقل التي ينبغي أن تكون - التكيف بشكل مستمر مع الاحتياجات من الطاقة لتلبية التغيرات التي تحدث في الطلب على النقل وسلوك السفر بهدف التخفيف من الآثار السلبية مثل: تدهور نوعية الهواء فيما يتصل بتطوير أساطيل المركبات الخاصة ولا سيما في المناطق الحضرية، وزيادة التكاليف، وزيادة الازدحام ووقت السفر ، وارتفاع فواتير الوقود وانعدام الموثوقية والسلامة على الطرق وكذلك - منع وتقليل نفايات الموارد في جميع دورة حياة النقل؛	تزويد الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية ذات الصلة والسلطات المحلية بالقدرات اللازمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بتطوير نظام نقل مستدام وبمجرد وضع إطار السياسات والقوانين والحوكمة، هناك حاجة إلى إجراء تقييم شامل للقدرات الحالية داخل الهيئات الحكومية ذات الصلة بما في ذلك جميع البلديات والسلطات المحلية لإعداد خطة وطنية للقدرات والتي ينبغي أن تشمل ما يلي: 1. توفير نظام إدارة عامة مناسب لكل هيئة عامة بحيث يتم تصميمه وفقا لرقابتها 2. وضع استراتيجية للموارد البشرية لكل هيئة بحيث تساعدها على تنفيذ رقابتها 3. خلق ثقافة جديدة داخل المنظمات ذات الصلة لدعم إدخال نظام نقل مستدام 4. ضمان توفير موارد مالية كافية لدعم التنفيذ السليم للخطط والبرامج المقترحة ذات الصلة بنظام النقل المستدام على مستوى البلاد		<u>خط الأساس</u> تفتقر معظم الهيئات الحكومية والهيئات ذات الصلة إلى القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالتنفيذ السليم للدور الجديد المقترح من حيث تطوير نظام النقل المستدام الناجح في الأردن سواء من حيث الإدارة العامة الكافية أو الموارد البشرية أو الموارد المالية هناك عدد من المبادرات المتعلقة ببناء القدرات داخل المؤسسات الحكومية والبلديات ولكن معظمها لا يتصل مباشرة بنظام النقل المستدام <u>الهدف</u> توفير إطار مؤسسي قادر على التعامل مع تنفيذ نظام وطني مستدام للنقل <u>مؤشرات الأداء الرئيسية</u> انخفاض كمية الطاقة اللازمة لنقل المنتج إلى الأسواق - إما بسبب حجمها أو وزنها أو المسافة التي تغطيها انخفاض كمية الطاقة أو المياه المستهلكة عند تشغيل المنتج من قبل المستهلك		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية ذات الصلة •وكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية •جمعية إنتاج •الجمعية العلمية الملكية •قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات •الاستشاريون المحليون والدوليون •الوكالات المانحة لدعم وتقديم التمويل اللازم للتنمية المؤسسية

قطاع النقل							
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته							
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	حظر مادة معينة في المنتجات مثل الزئبق في البطاريات وغيرها، وتطبيق مثل هذه المفاهيم على مشاريع النقل الرئيسية في البلاد (مشروع بناء السكك الحديدية الخفيفة بين عمان والزرقاء، ومشروع شبكة السكك الحديدية إلى مراكز الإنتاج لنقل البضائع وربط المملكة بالبلدان المجاورة؛ ومشروع المراكز الجافة) - تحديث مشاريع الاستبدال وتطبيق هذه المفاهيم على توفير خدمات النقل (فحص وسائل النقل من قبل السلطات البيئية للتأكد من نوعية الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك) ومرحلة شراء خدمات النقل في دورة الحياة مثل تلك المتعلقة بإشراف هيئة تنظيم النقل البري التي تنظم شراء واستخدام خدمات النقل والمسؤولة عن وضع معايير ومبادئ التعاقد ووضع شروط لمنح التراخيص والتصاريح وأخيرا خلال مرحلة إنتاج النفايات وإدارة نهاية العمر والخردة والوقود والإطارات خلال دورة الحياة (التخلص من مخلفات قطاع النقل، الخ).			زيادة نسبة الركاب المسافرين بوسائل النقل العام زيادة نسبة المواطنين الذين يمتلكون السيارات الكهربائية أو الهجينة. انخفاض كمية الانبعاثات إلى الأرض أو الهواء أو الماء من المنتج (أو المواد التي يمكن استخدامها معه). انخفاض كمية الغازات الدفيئة المنبعثة من المركبات		
	2. الاستفادة من المرافق الحالية على أفضل وجه مع تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع النقل ومعالجة المشاكل في العقد الرئيسية للشبكة (مثل عمان والمفرق والعقبة والزرقاء وغيرها) من خلال تحسين نقاط الترابط والحد من العقد والتدفقات غير الفعالة وتحديد التداخلات الصغيرة والحد من أوجه القصور من خلال مطابقة التدفقات والشبكات، وإنشاء شبكات مخصصة لتدفقات محددة، وتطوير خدمات الصيانة المناسبة (المتعلقة	تحديد مجالات التحسينات من خلال إجراءات فورية يمكن حلها بطرق مختلفة وعبر ممارسات إدارية مختلفة تطوير وبناء بنك بيانات النقل القادر على تلبية الاحتياجات الجديدة التي تنشأ عن السياسات الجديدة والأنظمة الجديدة التي سيتم تطبيقها كجزء من نظام النقل المستدام		<u>خط الأساس</u> النظام الحالي غير قادر على التعامل مع التحديات الرئيسية التي تواجه نظام النقل العام أو غيرها من التحديات المتعلقة بالازدحام على الطرق والظروف العامة للبنية التحتية للنقل البري وجود نقص في توفر المعلومات ذات الصلة	مبادرة نظام النقل الذكي بنك بيانات نظام النقل	المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •هيئة تنظيم النقل البري •كافة الأطراف المعنية بقطاع النقل بما في ذلك أمانة عمان

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	بالبنية الأساسية والمركبات) لتوفير نظام نقل أكثر أمنا وموثوقية وأقل تلوثا ويضمن كفاءة استخدام البنى التحتية الحالية للنقل، مما يؤثر إيجابا على استهلاك الطاقة، وبالتالي يساهم في الحد من تكاليف النقل. - إدماج السياسات الحضرية مع النقل وكذلك تنفيذ إدارة الطلب على السفر (مثل إدارة مواقف السيارات) التي تدعم استخدام وسائل النقل العام بشكل أكبر.	مراجعة نظام الاستخبارات القائم والذي هو قيد التطوير لضمان توافقه مع المتطلبات الجديدة لقطاع النقل المستدام		وجود صعوبات في الوصول إلى مصادر المعلومات المتاحة التناقض في المعلومات المتاحة من مصدر إلى آخر وجود نقص في التقنيات المتاحة التي يلزم تطبيقها ونشرها بين الأطراف المعنية الرئيسية <u>الهدف</u> بنك بيانات جيد البناء قادر على خدمة نظام النقل الذكي والمستدام الجديد نظام شبكي متطور من شأنه أن يخدم الأطراف المعنية الرئيسية التي تستخدم التقنيات المتقدمة نظام متقدم لتبادل المعلومات ذات الصلة لضمان سهولة تدفق المعلومات		الكبرى والبلديات المحلية والمنظمات غير الحكومية •جمعيات البيئة •الجمعية العلمية الملكية •دائرة الإحصاءات العامة •جمعية إنتاج
	3. تبني أفضل الممارسات والمبادرات الصناعية العالمية في مجال النقل المستدام لتحديد سياسات النقل الحضري التي تشمل جميع وسائط النقل والتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة على مدى العقود المقبلة من حيث السياسات والإجراءات ذات الأولوية والتي تغطي النقل والتخطيط الحضري، وبرمجة الاستثمارات، والنهج المتعدد الوسائط،	دعم توفير وسائل النقل العام للمدارس الحكومية والخاصة تشجيع التشارك في ركوب السيارات (car pooling) إدخال مفهوم ركوب الدراجات داخل		<u>خط الأساس</u> عدم وجود ممارسات سوقية تتطابق مع أفضل الممارسات الدولية في نظم النقل المستدامة		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •برنامج الأمم المتحدة للبيئة •المنظمات غير

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الأثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	وبناء القدرات. تبني أساليب جديدة ومبتكرة لدعم تطوير علاقات جيدة داخل البلاد ومع المنطقة وبقية العالم بمساعدة شبكة نقل متطورة.	مرافق الجامعات والمؤسسات العامة المماثلة إدخال مفاهيم جديدة في النقل والتنقل تغيير الثقافة والمواقف السلبية إزاء النقل العام ووسائل النقل الأخرى ليتم تقييمها في ضوء تحليل المنافع مقارنة بالتكاليف (الجدوى الاقتصادية) وفي إطار مفهوم الاستدامة		عدم وجود أساليب مبتكرة الثقافة السلبية تجاه وسائل النقل العام عدم وجود طرق للدراجات كبديل لقيادة السيارات الخاصة <u>الهدف</u> تحقيق أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالاستدامة في قطاع النقل بما يتناسب مع متطلبات الرؤية الاستراتيجية الجديدة للأردن لعام 2025		الحكومية ذات الصلة •الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات •معهد النمو الأخضر العالمي

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الأثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) (2021)	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
	4. تشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في مجال النقل مثل منهجية "التجنب-التحول-التحسين" (ASI) التي استخدمت بشكل واسع على نطاق دولي في السنوات الماضية لتقديم مجالات لتحسين تنفيذ سياسات النقل. توفر هذه الممارسة إطارا مفاهيميا يحدد سياسات النقل المستدامة. أو على سبيل المثال اعتماد منهجية "التمكين-التجنب-التحول-التحسين" (EASI) المحسنة التي قدمها اتحاد ترانسيتيك-أودا-أوربابلان-كوداتو (Transitec-ODA-Urbaplan-CODATU[24]) لبرنامج النقل في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية (SSATP).	التنسيق مع **منظمة التعاون من أجل التنقل الحضري في العالم النامي (كوداتو)** من أجل المبادرة الجديدة التي تعمل كوداتو على تطويرها بالتعاون مع **الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) والمركز الفرنسي للبيئة والتنقل والتخطيط العمراني (CEREMA)** وبدعم من وزارتي البيئة الألمانية والفرنسية في إطار اتفاقية مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين حول التغير المناخي (COP21) .تعتبر المبادرة التي تدعى **"انهض بمدينتك " (MYC)** إحدى المبادرات الرئيسية في مجال النقل الحضري لمكافحة تغير المناخ، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وضع خطط التنقل الحضري المستدام والسياسات الوطنية للتنقل المستدام وتنفيذها في البلدان الناشئة والنامية .وبغية تيسير تطوير وتنفيذ خطط التنقل الحضري المستدام، ستقدم مبادرة "انهض بمدينتك " الإطار المنهجي والمساعدة الفنية للمدن والبلدان الرائدة. الاستكشاف والتحقق لمعرفة إمكانية مشاركة الأردن في هذه المبادرة على مستوى المدن والحكومات الراغبة في تحسين نظم التنقل والحد من الغازات		**<u>خط الأساس:</u>** باستثناء التفتيش على الطرق من قبل الإدارة الملكية لحماية البيئة، هناك بعض الممارسات التي تضمن تعزيز أفضل الممارسات البيئية المتعلقة بنظام النقل العام **<u>الهدف</u>**: إضافة الأردن على مستوى الحكومة والمدن إلى مبادرة واحدة على الأقل من أفضل الممارسات في مجال النقل الصناعي مثل المبادرة التي تعمل كوداتو على تطويرها بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) والمركز الفرنسي للبيئة والتنقل والتخطيط العمراني (CEREMA) وبدعم من وزارتي البيئة الألمانية والفرنسية في إطار اتفاقية مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين حول التغير المناخي (COP21)، وتعتبر المبادرة التي تدعى "انهض بمدينتك " (MYC) إحدى المبادرات الرئيسية في مجال النقل الحضري لمكافحة تغير المناخ.		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •وزارة الشؤون البلدية •أمانة عمان الكبرى •الهيئات الحكومية ذات الصلة بما في ذلك المجلس الأعلى للنقل •معهد النمو الأخضر العالمي •برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[24] تم تعليق النشر في عام 2015

قطاع النقل							
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظم نقل عام ذات كثافة كافية واتباع نهج متعدد الوسائط لتيسير أساليب التنقل الفعالة وإرساء قواعد الابتكار والمعرفة من أجل بدائل النقل صفرية الانبعاثات منخفضة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في النقل ودعم البنية التحتية الفعالة التي تسمح بالإدارة الفعالة لموارد النقل والاستفادة من المكاسب في قانون كفاءة الطاقة المتجددة وأنظمته والحفاظ على البيئة والتقليل من الأثار البيئية للنقل في جميع دورة حياته						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
		الدفيئة من النقل من خلال تخطيط التنقل الحضري. تقديم جوائز وطنية لتعزيز الممارسات في إطار مفهوم استدامة النقل				

قطاع النقل						
الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتثقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع النقل بما في ذلك تجار السيارات والمستهلكين (السائقين) والركاب، ودعم تطوير أدوات ومعلومات السوق المناسبة، وتوفير الحوافز لتعزيز الاستدامة عبر جميع سلاسل القيمة لإدارة النقل						
الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL) والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
.1	دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مناطق النقل ذات الإمكانيات العالية في السوق، بما يضمن الانتقال إلى استهلاك أكثر استدامة مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالات توفير فرص العمل وإدرار الدخل لمقدمي خدمات النقل المحلية.	توفير الدعم اللازم لمشاريع النقل العام ذات الأولوية تقديم جوائز وطنية لتعزيز الممارسات ضمن مفهوم استدامة النقل		<u>خط الأساس</u> غياب الإجراءات ذات الصلة بدعم سلاسل القيمة لإدارة النقل <u>الهدف</u> إنشاء نظام متقدم للنقل يضمن الاستدامة		المنظمة المشرفة: وزارة النقل الشركاء: •وزارة البيئة •الوزارات التنفيذية •برنامج الأمم المتحدة للبيئة •المنظمات غير الحكومية •صندوق الملك عبد الله للتنمية
.2	تشجيع وضع بطاقات الطاقة التعريفية للمركبات ووضع العلامات التجارية لمنتجات وخدمات النقل المستدام المنتجة محليا تحفيز استخدام المركبات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود تشجيع التقدم المنجز في تطوير أنواع الوقود الجديدة الصديقة للبيئة وذات التأثير الأقل على تغير المناخ.	إنشاء بطاقات تعريفية جديدة للسيارات الخضراء وضع استراتيجية تسويقية جديدة للترويج للأردن باعتباره رائدا على طريق النقل المستدام إنشاء شراكات مع نماذج ناجحة لخلق حوافز لاعتماد اجراءات جديدة في نظم النقل وإنشاء معيار مرجعي عملي في مقابل النماذج المتقدمة		<u>خط الأساس</u> عدم وجود مكافآت للنقل المستدام قلة الحوافز غياب التنسيق أو أي نوع من التعاون مع الشركاء المحتملين في بلدان أخرى لتعزيز النقل المستدام		المنظمة المشرفة: وزارة النقل / وزارة الطاقة والثروة المعدنية الشركاء: •وزارة البيئة •المركز الوطني لبحوث الطاقة (NERC) •المجلس الأعلى للنقل •الجمعية العلمية الملكية •المنظمات غير الحكومية •مجلس السياحة •الشركاء الدوليون ذوو الصلة في بلدان أخرى ذات نماذج نقل متقدمة

الرقم	الإجراءات	الأنشطة الوطنية المقترحة (2021)	التكلفة التقديرية (ألف دولار أمريكي) **(2021)**	مؤشرات التقدم بما في ذلك خط الأساس (BL)والهدف (T) بحلول عام 2021	المبادرات الرئيسية ذات الصلة	الشركاء الرئيسيون
قطاع إدارة النفايات						
الهدف التشغيلي رقم 1: وضع السياسات والإطار القانوني والحوكمة لترسيخ الإدارة الوطنية المتكاملة للنفايات القائمة على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والممارسات السليمة لجمع النفايات وإدارتها وتعزيز توفير خدمات إدارة النفايات بصورة مستدامة وتشجيع تنفيذ السياسات والممارسات المتعلقة باستخدام "النفايات كموارد"						
1	وضع إطار للسياسات والاستراتيجيات وإنشاء منشآت مؤسسية واضحة وفعالة لدعم برنامج وطني متكامل لإدارة النفايات قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.	•وضع الصيغة النهائية لمسودة إطار عمل إدارة النفايات الذي وضعته وزارة البيئة. •توحيد القوانين والأنظمة القائمة تحت مرجع تنظيمي واحد •تعزيز القوانين والأنظمة القائمة •توحيد مواصفات ومتطلبات مكبات النفايات •وضع سياسة وطنية للمشتريات الخضراء •التأكيد على سياسة المشتريات الحكومية ودورها في المشتريات الخضراء. •قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص	100	•انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع مكبات النفايات •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها وتدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) وزيادة كمية النفايات المعاد استخدامها		المنظمة المشرفة: وزارة الداخلية. الشركاء: •وزارة الشؤون البلدية •المنظمات غير الحكومية •البلديات •القطاع الخاص
2	مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لتعميم خدمات إدارة النفايات المستدامة.	•مراجعة الأدوات القانونية والتنظيمية القائمة (وتشمل هذه الأدوات: قانون وأنظمة حماية البيئة؛ أنظمة إدارة النفايات الصلبة؛ نظام مجلس الخدمات المشتركة؛ نظام منع المضايقات	20	•إصدار عدد من الأنظمة والقوانين الجديدة والإضافية •إصدار تعليمات جديدة •اشتراك عدد من السلطات في عملية المراجعة •إصدار عدد من التدفقات التنظيمية	•دراسة جدوى لإعادة التدوير في قطاع السياحة- •دراسة لتحليل الأثر التنظيمي (RIA) في أكياس البلاستيك •دراسة جدوى لإدارة النفايات الصلبة	المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •وزارة الشؤون البلدية •المنظمات غير

		الصحية؛ نظام إنتاج ومعالجة الأكياس البلاستيكية؛ أنظمة حماية البيئة من التلوث في حالات الطوارئ؛ نظام حماية الهواء؛ أنظمة حماية التربة؛ قانون البلديات، قوانين تخطيط المدن والقرى ، الخ) •البحث في أفضل الممارسات الدولية للإدارة في مجال إدارة النفايات الصلبة. •إجراء تحليل فجوة بناء على المراجعة السابقة لتحديد الثغرات في الأنظمة القائمة وتعديلها وفقا لذلك أو وضع قوانين وأنظمة جديدة.		المراجعة •مراجعة المواصفات والمعايير الخاصة بمؤسسة المواصفات والمقاييس	•الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة	الحكومية •البلديات
3	دمج وتنسيق الخطط الوطنية للتخطيط العمراني والتخطيط لاستخدام الأراضي مع خطط / سياسات واستراتيجيات إدارة النفايات	•تعديل وتطوير التخطيط الحضري واستخدام الأراضي في إدارة النفايات لتشمل مواقع التخلص ومحطات النقل (البنية التحتية لإدارة النفايات)	10	•عدد الخطط المعدلة •عدد الاستثمارات في القطاع •عدد مرافق إدارة النفايات وقدراتها الاستيعابية		المنظمة المشرفة: وزارة الشؤون البلدية الشركاء: •وزارة البيئة •المنظمات غير الحكومية •البلديات •القطاع الخاص •غرفة التجارة وغرفة صناعة عمان
4	تعزيز المهارات التنظيمية والقدرة المؤسسية والحوكمة لجميع الجهات الحكومية المشاركة في إدارة النفايات في الأردن (وزارة التربية، وزارة الشؤون البلدية، مجالس الخدمات المشتركة، البلديات، الخ)	•وضع برامج الإدارة الوطنية للتثقيف والتوعية •وضع برنامج الإدارة الوطنية للتثقيف والتوعية •تقديم الدعم الفني لمختلف المنظمات •تعزيز مهارات العمل في قطاع إدارة النفايات الصلبة. •تدريب المدربين على إدارة النفايات الصلبة •مدراء إدارة النفايات المعتمدون	100	•عقد عدد من الدورات التدريبية وورش العمل •النسبة المئوية للنفايات المرسلة إلى مكبات النفايات •النسبة المئوية للمنتجات المعاد استخدامها والمعاد تدويرها •عدد المهنيين المعتمدين		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء •وزارة الشؤون البلدية •المنظمات غير الحكومية •البلديات •المدارس والجامعات

5	تأمين الموارد المالية المستدامة وتشجيع "التمويل الأخضر" لإدارة النفايات	•إعداد مقترحات لمشاريع إدارة النفايات الصلبة •عرض الآثار الإقليمية للنفايات الصلبة في المنطقة على الوكالات المانحة •تشجيع القطاع الخاص على تقديم المقترحات •تشجيع القطاع المصرفي على توفير أموال بأسعار فائدة منخفضة في إدارة النفايات الصلبة •تعديل نظام الضرائب في البلد لتوفير الحوافز لجذب الاستثمار في هذا القطاع •تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) •تسهيل الحصول على القروض والمنح لخطط وأنشطة توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة •التشجيع على التمويل المشترك لتقنيات إدارة النفايات الخضراء وإدخال أدوات مالية تشجع الممارسات المستدامة لتوفير خدمات إدارة النفايات •توفير حوافز للممارسات البيئية الجيدة، والإعفاء / الخفض الضريبي للرواد من مقدمي خدمات إدارة النفايات الخضراء المستدامة.	50	•عدد المشاريع الممولة من إدارة النفايات الصلبة •مشاركة القطاعات المصرفية في إدارة النفايات الصلبة •عدد وحجم القروض في تطوير القطاع •أرقام وحجم التمويل •انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع المكبات •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها) في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •زيادة إعادة استخدام النفايات (إعادة توزيع الأثاث غير المرغوب فيه والحواسيب، وإنتاج السماد، إلخ)		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة / وزارة الشؤون البلدية الشركاء: •المنظمات غير الحكومية •البلديات •القطاع الخاص •وزارة التخطيط والتعاون الدولي •وزارة المالية •البنوك

6	دعم خطط المشتريات العامة المستدامة لقطاع إدارة النفايات	•سياسة المشتريات مع مراعاة توليد النفايات	10	*كمية النفايات الناتجة *كمية النفايات المرسلة لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام *عدد المنتجات المشتراة الموثوقة بيئيا		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •المنظمات غير الحكومية •القطاع الخاص
الهدف التشغيلي رقم 2: تطوير نظام متكامل قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين لإدارة النفايات في البلاد وإرساء الابتكار والمعرفة لبدائل تحويل النفايات وتشجيع أفضل الممارسات والتقنيات البيئية في إدارة النفايات ودعم البنية التحتية لإدارة النفايات التي تسمح بالإدارة الفعالة للنفايات كموارد بالاستفادة من المكاسب في خطط تحويل النفايات إلى طاقة والتقليل من الآثار البيئية للنفايات عبر دورة حياتها بأكملها						
1	تشجيع المبادرات الجديدة	*معيار المفتاح الأخضر *المدارس والجامعات الخضراء *إعفاءات الرسوم الجمركية مثل بطاريات السيارات الهجينة الجديدة	50	•عدد المباني الخضراء المعتمدة		•وزارة البيئة •القطاع الخاص •المنظمات غير الحكومية •مجلس المباني الخضراء الأردني
2	اعتماد ممارسات وتقنيات إدارة جديدة ومبتكرة من أجل الإدارة المستدامة للنفايات في جميع مراحل دورة حياة إدارة النفايات (من لحظة تحول المادة إلى نفايات مرورا بعمليات المعالجة بما في ذلك الانبعاثات إلى البيئة إلى مواد خاملة في مكب النفايات أو منتج مفيد مرة أخر) والممارسات المبتكرة لتوفير خدمات إدارة النفايات، مثل تلك المتعلقة بفحص السلطات البيئية لنوعية الهواء والانبعاثات وما إلى ذلك.	•التوعية العامة بالتقنيات الجديدة ومخططات إعادة التدوير •تقليل نسبة وزن التعبئة والتغليف إلى نسبة الحجم في الصناعات •استعمال أكياس بلاستيكية قابلة للتحلل •تطوير برامج تغيير السلوك	50	•انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع المكبات •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •إعادة استخدام كمية المنتجات •وضع تنظيم جديد للأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل		•وزارة البيئة. •القطاع الخاص

الهدف التشغيلي رقم 3: توعية وتثقيف الجهات الوطنية المعنية بقطاع إدارة النفايات بما في ذلك مقدمي الخدمات ودعم تطوير أدوات السوق والمعلومات والحوافز المناسبة لتعزيز الاستدامة عبر أنحاء سلاسل القيمة الخاصة بتوفير خدمات إدارة النفايات المستدامة					
1	وضع وتنفيذ برامج وحملات إعلامية وتثقيفية وتوعية كأداة رئيسية لتحسين الوعي الوطني بإدارة النفايات وفائدتها للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتأثير إيجابيا على سلوك المواطنين ولا سيما نحو التقيد بشكل أكبر بقواعد التعامل مع النفايات وكذلك ممارسات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة، على سبيل المثال أثناء القيام بحملات وطنية (مثل حملة نظفوا العالم السنوية التي تقوم بها الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجمعية البيئة الأردنية ، الخ) وضمان المشاركة العامة في جهود وخطط فرز وإعادة تدوير وخفض النفايات.	•إدراج إدارة النفايات الصلبة في المناهج المدرسية الوطنية، لتعزيز النفايات كموارد •تطوير برامج تغيير السلوك •إنشاء تدريب مهني في مجال النفايات الصلبة •استثمار القيم الدينية في تحسين إدارة النفايات الصلبة •تضمين التعلم الإلكتروني في زيادة الوعي حول إدارة النفايات الصلبة. •إنشاء شبكة خبراء إدارة النفايات •التأكيد على دور عمال النظافة في دورة حياة النفايات الصلبة	100	•عدد الحملات التطوعية في مجال إدارة النفايات الصلبة •عدد البرامج التثقيفية في المنهاج الوطني		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •المدارس والجامعات •وزارة التربية والتعليم •البلديات •وسائل الإعلام المحلية •المنظمات غير الحكومية
2	دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تدمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة ذات الإمكانات السوقية العالية، مع تحقيق أقصى قدر من المكاسب في مجالي العمالة والدخل لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة المحلية.	•زيادة وتيسير مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة •برامج مخصصة لتأهيل عمال النظافة •خصخصة قطاعات إدارة النفايات الصلبة •التشجيع على إنتاج السماد من النفايات الصلبة •توفير بيئة تمكينية لجذب المستثمرين في هذا القطاع	50	*عدد الشركات المشاركة في إدارة النفايات الصلبة *التوظيف في القطاع		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •وزارة المالية •القطاع الخاص •المنظمات غير الحكومية
3	تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يسهم بشكل إيجابي في مستقبل قطاع إدارة النفايات من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات التشغيلية.	•تحديد المشاريع التي يحتمل أن تكون جذابة من حيث عائدات الإيرادات •وضع بيئة تنظيمية للمستثمرين. •إجراء مزيد من الدراسة حول قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص قيد المراجعة حاليا.	20	•عدد المستثمرين في إدارة النفايات الصلبة •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •عدد وكمية المنتجات المعاد استخدامها		

4	زيادة الحوافز الجمركية والضريبية مثل إعفاءات مصادر الطاقة المتجددة كأنظمة الغاز الحيوي على سبيل المثال	•الإعفاءات الضريبية •الإعفاءات الجمركية	غير متوفر	•انخفاض نسبة النفايات المرسلة إلى مواقع المكبات •زيادة كمية الميثان التي يتم التقاطها وإشعاعها، أو تغذيتها في محركات الغاز الحيوي لتوليد الطاقة •زيادة كمية النفايات المعاد فرزها والمعاد تدويرها (في المواقع السكنية أو التجارية أو الصناعية) •زيادة إعادة استخدام النفايات		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •إدارة الجمارك
5	تحسين القاعدة المعرفية وإنشاء شبكات لمقدمي خدمات إدارة النفايات المستدامة في الأردن و / أو ربطها بمنصات / منشآت الشبكات القائمة (مثل شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية[25])، لإتاحة التواصل والربط الشبكي وتبادل الدروس المستفادة على نطاق واسع وتشجيع توسيع الممارسات الجيدة وقصص النجاح في توفير الخدمات المستدامة لإدارة النفايات، وبناء نظام معارف وطني مشترك ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.	•إنشاء شبكة دولية لتبادل المعرفة •إنشاء شبكة تقنية دولية •بناء نظام معرفي مشترك وطني ومتوسطي حول "توفير خدمات إدارة النفايات المستدامة" للمنظمات البحثية المعنية ومقدمي الخدمات وهيئات إصدار شهادات الاعتماد والحكومات وزيادة الرؤية والأثر.	50	•عدد الخبراء في الشبكات •عدد التقنيات التي تم الحصول عليها من تلك الشبكات		•وزارة البيئة. •القطاع الخاص •وكالات التنمية الدولية
6	إنشاء مخطط وضع العلامات البيئية ذي سمات وطنية متعددة.		50	عدد المنتجات ذات العلامات البيئية		المنظمة المشرفة: وزارة البيئة. الشركاء: •وزارة الصناعة والتجارة •القطاع الخاص •مؤسسة المواصفات والمقاييس

[25] شبكة الاستدامة الصناعية الأردنية أو "الشبكة" هي أحد مكونات مشروع إعادة استخدام المياه الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة 5 سنوات .وفي عام 2013 سلمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسؤولية عن الشبكة إلى الجمعية العلمية الملكية.

الملحق 2: قوائم مجموعات العمل الفنية التي أنشئت من أجل مشاركة الأطراف المعنية والتشاور معهم

خطة العمل الوطنية لقطاع الاستهلاك والإنتاج المستدامين / قطاع الزراعة والأغذية
قائمة اللجان الفنية

#	الإسم	المنظمة	المديرية/الشعبة
الحكومة / الوزارات التنفيذية / صناع السياسات			
1	سمير الكيلاني	وزارة البيئة	**مدير وحدة الاقتصاد الأخضر**
2	بثينة بطارسه عمار مسمار	وزارة البيئة	**مديرية حماية الطبيعة / شعبة الإدارة المستدامة للأراضي**
3	تمام الخوالدة	وزارة الزراعة	**رئيس شعبة الزراعة العضوية**
4	أسامة قطان	وزارة الزراعة	**شعبة استخدام الأراضي والمياه والبيئة**
5	المهندس عمر اللحام	وزارة الزراعة	**مديرية السياسات/ شعبة السياسات والبحوث**
6	معتصم الكيلاني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	**رئيس قسم التنمية المستدامة**
7	عبد الرحمن بصبوص	إدارة الغذاء والدواء الأردنية	————
8	أنور عدوان	سلطة وادي الأردن	————
9	باسل النوباني	وزارة الصناعة والتجارة	————
10	شهوان سكارنة	مركز الاستكشاف والمغامرة الأردني (رينجرز)	————
11	صلاح عبيدات	مؤسسة المواصفات والمقاييس	————
الأعمال / غرف الصناعة / الشركات الصغيرة والمتوسطة / رجال الأعمال الخضراء الناشئون			
12	عبير صالح	غرفة صناعة الأردن	————
13	لينا الدسوقي	نقابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية	**المدير التنفيذي**
14	هاني الضمور	غرفة تجارة الأردن	**مستشار غرفة لقضايا الغذاء والزراعة**
15	المهندس محمد الطوالبة	شركة الخليج للمنتجات الغذائية	**مدير الانتاج**
16	الدكتور محمد صابر	دواجن الوطنية	**دواجن الوطنية**
17	رئيس قسم الإنتاج	منتجات نبيل الغذائية	**منتجات نبيل الغذائية**
18	رئيس قسم الإنتاج	نعمان الجنيدي للصناعات الغذائية	**نعمان الجنيدي للصناعات الغذائية**

المجتمع المدني / منظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية / النقابات المهنية			
19	زهير جويحان	الجمعية الأردنية للزراعة العضوية	**رئيس الجمعية**
20	محمد عبيدات	الجمعية الوطنية لحماية المستهلك	**رئيس الجمعية**
21	زهير جويحان نادال جويحان	الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضراوات والفواكه	**رئيس مجلس الإدارة** **المدير التنفيذي**
22	ممثل عن شعبة التغذية وتكنولوجيا الأغذية وممثل عن شعبة الاقتصاد والإرشاد الزراعي	نقابة المهندسين الزراعيين	**ممثل عن شعبة التغذية وتكنولوجيا الأغذية وممثل عن شعبة الاقتصاد والإرشاد الزراعي**
مؤسسات التمويل الأخضر			
23	لينا مسعود	نقابة البنوك في الأردن	**باحث اقتصادي / قسم الدراسات والبحوث**
24	محمد دوجان	وزارة الزراعة مؤسسة الإقراض الزراعي	**مدير القروض**
وزارة المالية / الحوافز الضريبية والجمركية / برامج وضع العلامات البيئية			
25	الدكتور ناصر الخطيب	دائرة الضرائب	**رئيس قسم الإعفاءات والإقرارات الضريبية**
26	غسان غمراوي	دائرة الجمارك	**رئيس قسم التعرفات الجمركية الشاملة**
البحث والإبداع / التكنولوجيا			
27	الدكتور معين قريوتي، مساعد المدير للأبحاث الدكتور جمال الرشيدات	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	**مساعد المدير للأبحاث** **مساعد المدير للإرشاد**
28	رأفت عاصي	الجمعية العلمية الملكية	**قسم البيئة**
29	الدكتور جواد بكري	الجامعة الأردنية	**قسم الأراضي والمياه والبيئة**
وكالات التنمية الدولية			
30	نوبيرت ماس	معهد النمو الأخضر العالمي	**كبير موظفي البرنامج**
31	أحمد عمرة	معهد النمو الأخضر العالمي	**مدير مشروع تطوير إطار السياسة لمشروع النمو الأخضر**
فريق المشروع (الموظفون والمستشارون في وزارة البيئة)			
32	الدكتور أحمد عبد الفتاح	مستشار مستقل	**المستشار المسؤول عن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين**
33	سونا أبو زهرة	دائرة الإحصاءات العامة	**مستشار / قطاع الزراعة والأغذية**
34	محمد عفانة	وزارة البيئة	**مدير السياسات والتطوير**
35	هبة زعبلاوي	وزارة البيئة	**رئيس قسم السياسات والاستراتيجيات**

خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين / قطاع النقل

قائمة اللجان الفنية

#	الإسم	المنظمة	المديرية/الشعبة
الحكومة / الوزارات التنفيذية / صناع السياسات			
1	سمير الكيلاني	وزارة البيئة	**مدير وحدة الاقتصاد الأخضر**
2	رشا قدورة	وزارة النقل	**رئيس شعبة البيئة**
3	وسام تهتموني	هيئة تنظيم النقل البري	**مدير مديرية الدراسات**
4	المهندس معاوية فيضي	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	**مديرية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**
5	الدكتور أيمن الصمادي	أمانة عمان الكبرى	**مدير إدارة النقل والمرور**
6	خالد السعودي	وزارة الأشغال العامة والإسكان	**رئيس قسم البيئة والأبنية الخضراء**
7	معتصم الكيلاني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	**رئيس قسم التنمية المستدامة**
8	شهوان سكارنه	مركز الاستكشاف والمغامرة الأردني (رينجرز)	**———**
9	صلاح عبيدات	مؤسسة المواصفات والمقاييس	**———**
الأعمال / غرف الصناعة / الشركات الصغيرة والمتوسطة / رجال الأعمال الخضراء الناشئون والشركات الخضراء الصغيرة والمتوسطة الناشئة			
10	عبير صالح	غرفة صناعة الأردن	**شعبة البيئة**
11	عبد الله الرفاعي	غرفة تجارة الأردن	**المدير العام لخدمات الحاويات في ميناء عمان**
12	لينا الدسوقي	نقابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية	**المدير التنفيذي**
المجتمع المدني / منظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية / النقابات المهنية			
13	المهندس محمد أبو عفيفة	نقابة المهندسين الأردنيين	**مساعد الأمين العام**
14	سمر الكيلاني	مجلس أعمال المهندسين المعماريين	**المدير التنفيذي**
15	أسامة كنعان	جمعية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (REES)	**المدير العام**
16	ايمان ابو زيد	الكتلة البرلمانية "مبادلة"	**الكتلة البرلمانية "مبادلة"**
17	هنا بلبيسي	الحركة الشعبية المؤثرة المسماة "معا نصل"	**الحركة الشعبية المؤثرة المسماة "معا نصل"**
مؤسسات التمويل الأخضر			
18	لينا مسعود	نقابة البنوك في الأردن	**باحث اقتصادي / قسم الدراسات والبحوث**
19	لينا مبيضين	الصندوق الاردني لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)	**الصندوق الاردني لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)**
وزارة المالية / الحوافز الضريبية والجمركية / برامج وضع العلامات البيئية			
20	الدكتور ناصر الخطيب	دائرة الضرائب	**رئيس قسم الإعفاءات والإقرارات الضريبية**
21	غسان غمراوي	دائرة الجمارك	**رئيس قسم التعرفات الجمركية الشاملة**
البحث والإبداع / التكنولوجيا			
22	د. عمار النتشة	جامعة الشرق الأوسط	**كلية الهندسة** **رئيس قسم هندسة الطاقة المتجددة**
وكالات التنمية الدولية/ الأطراف المعنية الإقليمية والخارجية			

23	1. مارغريدا نيتا (النقل الحضري خبير رئيسي) 2. لورينزا توماسوني (مدير مشروع المسؤول عن البعثات والمشاريع العلمية في البحر الأبيض المتوسط	1. مشروع البحر الأبيض المتوسط والطرق والسكك الحديدية والنقل الحضري وشركة ترانسيتيك الاستشارية الهندسية للتنقل 2. التعاون من أجل التنقل الحضري في العالم النامي	**1. مشروع البحر الأبيض المتوسط والطرق والسكك الحديدية والنقل الحضري وشركة ترانسيتيك الاستشارية الهندسية للتنقل** **2. التعاون من أجل التنقل الحضري في العالم النامي**
24	تييري لياباستر	الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) مكتب عمان	**الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)** **مكتب عمان**
25	نوبيرت ماس	معهد النمو الأخضر العالمي	**كبير موظفي البرنامج**
26	أحمد عمرة	معهد النمو الأخضر العالمي	**مدير مشروع تطوير إطار السياسة لمشروع النمو الأخضر**
فريق المشروع (الموظفون والمستشارون في وزارة البيئة)			
27	الدكتور أحمد عبد الفتاح	مستشار مستقل	**المستشار المسؤول عن خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين**
28	نداء المعاني	مستشار مستقل	**مستشار / قطاع النقل**
29	محمد عفانة	وزارة البيئة	**مدير السياسات والتطوير**
30	هبة زعبلاوي	وزارة البيئة	**رئيس قسم السياسات والاستراتيجيات**

أم اذينة –شارع فيصل بن عبد العزيز .بناية رقم ٨٣
وزارة البيئة
صندوق بريد. ١٤٠٨
عمان ١١٩٤١
الأردن

هاتف : ٩٦٢+ ٦ ٥٥ ٦٠ ١١٣
فاكس : ٩٦٢+ ٦ ٥٥ ١٦ ٣٧٧

البريد الإلكتروني info@moenv.gov.jo
الموقع الإلكتروني www.moenv.gov.jo

SwitchMed Programme
is funded by the
European Union

switchmed

www.unep.org
united Nations EnvironmentProgramme
P.O.Box 30552Nairobi, kenya
Tel: ++ 254(0)207621234
Fax: ++ 254(0)207623927
E-mail : uneppub@unep.org

UNEP